قضايا المصطلح البلاغي

كثرته ، تعدده ، اشتراكه ، صياغته

تأليف

أ.د. محمد بن علي الصامل

الأستاذ في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي

كلية اللغة العربية بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





قضايا المصطلح البلاغي

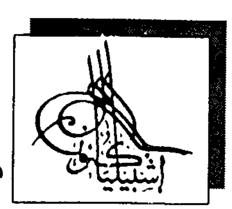
كثرته ، تعدده ، اشتراكه ، صياغته

ⓒ دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الصامل، محمد علي
قضايا المصطلح البلاغي/ محمد بن علي الصامل ؛
الرياض ١٤٢٧هـ
٧٥ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٨-٦٣-٧٠١-٩٩٦٠
١- البلاغة العربية — مصطلحات أ- العنوان
ديوي ٤١٤,٠٣ ١٤٢٧/ ٥٤٢٩

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٥٤٢٩
ردمك: ٨-٦٣-٧٠١-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨– ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المتقين نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اهتدى بهديه، واستن بسنته إلى يوم الدين، وبعد:

فيرى بعض المؤلفين أن المصطلحات هي مفاتيح العلوم؛ وعلى هذا سار الخوارزمي (٣٨٧هـ) حين سمى كتابه (مفاتيح العلوم) وهو يعني بها المصطلحات، كما سنعرف ذلك بعد قليل إن شاء الله.

وإن المتأمل للمصطلحات البلاغية يلحظ فيها مجموعة من القضايا تحتاج إلى وقفات تأمل، ومن أولى هذه القضايا؛ كثرة المصطلحات البلاغية بصورة تلفت النظر، ففي الوقت الذي لم تزد فيه مصطلحات النحو والصرف مجتمعة على (٦٥٥) خمسة وخمسين وستمائة مصطلح، فقد زادت المصطلحات البلاغية على ألف، فما سبب هذه الكثرة لمصطلحات البلاغة؟، وبخاصة أن النحو والصرف أقدم نشأة، وأكثر أبواباً، والمؤلفات فيهما أكثر كذلك؟ ومن القضايا تعدد دلالة المصطلح البلاغي، فيكون للمصطلح أكثر من مفهوم، ومن القضايا تنوع صياغة المصطلح، وتباين هذه الصياغة.

كل هذا دعا الباحث إلى تأمل هذه الظواهر، ومحاولة الوقوف عندها ودراستها، وإبداء الرأي فيها، ولذلك جاء هذا البحث الذي رأيت أن يكون

عنوانه (قضايا المصطلح البلاغي : كثرته، وتعدده، واشتراكه، وصياغته)، وجاء في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

فأما التمهيد فكان عن المصطلح في علوم العربية: معناه، وتعريفه، والتأليف في المصطلحات، وأهم المؤلفات في ذلك، وبيان مناهجها، ثم خصصت معاجم المصطلحات البلاغية بحديث خاص، وحرصت على ترتيب الحديث عنها مرتبة وفق زمن تأليفها، مبيناً مزايا كل مؤلف.

والمبحث الأول عن ظاهرة كثرة المصطلح البلاغي، وحرصت على إحصاء عدد المصطلحات، وبيان توزعها على أقسام البلاغة الخمسة : الأول المقدمة (البلاغة والفصاحة)، والثاني: (علم المعاني)، والثالث: (علم البيان)، والرابع: (علم البديع)، والخامس: (الخاتمة في السرقات الشعرية، ومواضع التأنق في البدء، وحسن التخلص، والختام)، وبينت ما ينتمي لكل قسم من المصطلحات، وحاولت تعليل ما لوحظ من تباين أعدادها في كل قسم. والمبحث الثاني: عن بيان أسباب كثرة المصطلحات البلاغية ؛ لأنه لما تبين في المبحث الأول كثرة العدد احتاج البحث إلى تعليل هذه الكثرة، ولذلك حرصت على تتبع الأسباب التي رأيت أنها أسهمت في هذه الكثرة، فوقفت عند اثني عشر سبباً، ومثلت لكل سبب بنماذج. والمبحث الثالث: عن الاشتراك في دلالة المصطلح البلاغي، فقد يكون للمصطلح أكثر من دلالة بلاغية، بمعنى أن المصطلح الواحد يدل على أكثر من مفهوم بلاغي، وقد يشترك المصطلح الواحد في دلالات بعضها بلاغي،

وبعضها في علوم أخرى، ومثلت لكل صنف منها، وحاولت التعليل لذلك. والمبحث الرابع: عن صياغة المصطلح البلاغي، وتناولت فيه ما ورد من المصطلحات المفردة، وأحصيت عددها، وبينت نسبتها إلى مجموع المصطلحات، وأشرت إلى بعض الظواهر التي يتميز بها هذا النوع من المصطلحات، ثم المصطلحات الثنائية المكونة من كلمتين، وأحصيت عددها، وبينت أصنافها؛ فمنها: المصطلحات المضافة، والمصطلحات الموصوفة، والمصطلحات المقيدة بمتعلق، والمصطلحات المتعاطفة، وتوقفت عند أهم المعالم المميزة لكل صنف من هذه المصطلحات، مع بيان عدد كل منها، والوقوف على نماذج لكل ظاهرة فيها، ونسبتها إلى مجموع المصطلحات، ثم عرضت للمصطلحات المركبة من أكثر من كلمتين، فأحصيتها إجمالاً، وصنفتها إلى أنواع وفق عدد كلمات المصطلح، وأثرت قضية الخلط بين المصطلح والعنوان، وفرقتُ بينهما، وأشرت إلى أسباب إدراج العنوانات ضمن المصطلحات، ثم أنهيت المبحث الرابع بعرض قضية الاعتراض على المصطلح، والإتيان ببديل له، وأسباب الاعتراض.

والخاتمة التي لخصت فيها ما ورد في البحث، وذكرت فيها بعض النتائج.

ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لهيئة تحرير مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها التي نشر هذا البحث فيها في شهر جمادى الأولى عام ١٤٢٥هـ على حسن تعاونها ومتابعتها، وللمحكمين الفاضلين على ما أفدته من ملحوظاتهما، فجزى الله الجميعَ

عني خيراً، وآمل أن تكون هذه الدراسة قد ألقت الضوء على قضايا المصطلح في البلاغة، وأبدت الرأي في أهم مسائله، ولعل هذه الدراسة تدعو الباحثين لدراسات أعمق في قضايا المصطلح. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عنوان المؤلف البريدي: ص.ب ٣٤١٢٧٥ الرياض ١١٣٣٣
البريد الشبكي: samel73@gawab.com
أو: s0505495145@gmail.com

وكتبه: أبو علي محمد بن علي الصامل

الرياض العامرة ١٤٢٧/٦/١٠هـ

التمهيد

المصطلح في علوم العربية

المصطلح كلمة مشتقة من الأصل اللغوي الثلاثي (صَلَحَ)، (صَلُحَ) وهو من باب: مَنَعَ، و كَرُمَ، ومن معانيه: ضد الفساد، والاتفاق؛ لأنه يقال: تصالح القوم، واصطلحوا، أي: اتفقوا على صلح[1].

ومن هذه المعاني استمد العلماء اصطلاحهم على تعريف اللفظ "الاصطلاح"، أو "المصطلح" بأنه: «اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»[2]، وقيل: «الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى»[3].

فكل هذه التعريفات انبثقت من الدلالة اللغوية المشيرة إلى الاتفاق؛ ولذلك فالمصطلح هو كلمة أو أكثر اتفق طائفة من العلماء على إطلاقها على معنى خاص يكون بينه وبين المعنى اللغوي مناسبة ما.

ولكل طائفة من العلماء يمثلون توجهاً علمياً محدداً مجموعة من المصطلحات تواطؤوا على تسميتها، واتفقوا على دلالاتها، فتشيع هذه المصطلحات بينهم، وتكون ذات دلالة محددة عندهم.

---

(١) ينظر معاجم اللغة مثل: القاموس المحيط (صلح) (٢٩٣)، ولسان العرب (صلح) (٢/٥١٦-٥١٧).

(٢) التعريفات، للجرجاني (٢٨)، وينظر: التوقيف على مهمات التعريف، للمناوي (٦٨).

(٣) التعريفات، للجرجاني (٢٨).

ولذلك فكل علم من العلوم اتفق المختصون به، والمؤلفون فيه على مصطلحات معينة لها دلالتها الخاصة بينهم.

ومن هنا أصبح للمحدثين مصطلحاتهم[١]، وللفقهاء مصطلحاتهم[٢]، وهكذا في بقية العلوم، ومنها علوم العربية التي لم تكن بدعاً من العلوم فكان لها مصطلحاتها، بل أصبح لكل علم من علوم العربية مصطلحاته التي استقلت ـ فيما بعد ـ بمؤلفات أو معاجم خاصة:

فللنحو مصطلحات[٣]، وللأدب مصطلحاته[٤]، وللنقد مصطلحات[٥]، وللبلاغة مصطلحات، وللعروض والقافية مصطلحات، وقد تشترك هذه العلوم في بعض المصطلحات، نظراً لاشتراكها في كونها من علوم اللغة.

وقد نشأت مؤلفات عنيت بتعريف المصطلحات دون تفريق بين انتماءات هذه المصطلحات للعلوم، ولذلك يكثر تعريف المصطلح الواحد بأكثر من تعريف نظراً لاشتراكه بين أكثر من علم كما سيأتي بيانه في ثنايا هذا البحث إن شاء الله.

---

(١) ينظر: معجم مصطلحات الحديث، لنور الدين العتر، وعلوم الحديث ومصطلحه، للدكتور صبحي الصالح.

(٢) ينظر: طلبة الطلبة في المصطلحات الفقهية، لنجم الدين النسفي، تحقيق خليل الميس.

(٣) ينظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض القوزي.

(٤) ينظر: المعجم الأدبي، لجبور عبد النور.

(٥) ينظر: معجم النقد العربي القديم، للدكتور أحمد مطلوب.

المصطلحات في كتب التعريفات:

تمثل كتب التعريفات مرحلة مهمة في العناية بالمصطلح في العلوم الإسلامية والعربية، وقد ورد في هذه الكتب تعريفات لكثير من المصطلحات البلاغية، ومن هنا فإني سأعرض تعريفاً مختصراً بها؛ لكونها تمثل المراحل الأولى للعناية بالمصطلح، وهي النواة لمعاجم المصطلحات.

أولاً: كتاب: "**مفاتيح العلوم**"، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الخوارزمي (٣٨٧هـ)، وهو كتاب يشبه المعجم رتبه مؤلفه على مقالتين، أولاهما تشمل ستة علوم هي: الفقه، والكلام، والنحو، والكتابة، والشعر والعروض، والأخبار، وثانيتهما تشمل تسعة من العلوم هي: الفلسفة، والمنطق، والطب، والعدد، والهندسة، والنجوم، والموسيقى، والحيل، والكيمياء.

وقد سلك المؤلف منهج ترتيب الأبواب وفق العلوم المشار إليها آنفاً، ويذكر مصطلحات كل علم، ويشرح معانيها[1]، و يلحظ أن البلاغة لم ترد ضمن العلوم التي ذكرها المؤلف، لأن البلاغة في زمن المؤلف لم يشتهر استقلالها بعلم خاص، وكانت متداخلة مع بعض العلوم، ومع ذلك فقد تضمن الكتاب مجموعة من المصطلحات التي تصنف الآن في البلاغة العربية، ذكرها المؤلف ضمن مصطلحات: النحو، والكتابة، والشعر والعروض، ومع قلة المصطلحات إلا أنه يحسب للكتاب ريادته في هذا الجانب.

ثانياً: كتاب: "**التعريفات**"، للشريف علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ)، عرض فيه مصطلحات العلوم الشرعية والعربية مرتبة حسب صيغتها وفق

---

(١) ينظر: مفاتيح العلوم، للخوارزمي، و معجم المعاجم، لأحمد الشرقاوي إقبال ٤٩.

حروف الهجاء، ويظهر لي أنه اقتصر على المشهور من المصطلحات من شتى العلوم، وقد أحصيتُ ما ذكره فوجدت أنها تسعة ومائة و ألفي مصطلح (٢١٠٩)، وتتبعت ما ورد فيها من مصطلحات بلاغية فألفيتها تسعة عشر ومائة مصطلح فحسب (١١٩)، هذا مع العلم أن المؤلف ممن أسهم في التأليف البلاغي، فله حاشية على المطول للتفتازاني[1]، ومع أن المؤلف لم يشر في مقدمته إلى منهجه فإني أحسب أنه لم يرد الاستقصاء، بل اكتفى بالمشهور من المصطلحات؛ لأن المصطلحات البلاغية وحدها يتجاوز عددها الألف كما سنعرف لاحقاً إن شاء الله، وكثير منها لا يخفى على المؤلف.

ولعل هذا الكتاب يُعدُّ من أوائل الكتب التي عُنيتْ برصد المصطلحات بعد كتاب الخوارزمي، ولهذا فهو يشاركه في الريادة وإن قلَّ عدد المصطلحات فيه.

ثالثاً: كتاب: "التوقيف على مهمات التعاريف" لزين الدين محمد عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، وسار فيه على غرار كتاب التعريفات للجرجاني، بل إن كتاب الجرجاني أحد أهم مصادره، ولذلك فهو يتشابه مع كتاب التعريفات من جانبين:

أولهما: في موضوع الكتاب وأنه جمع لمصطلحات العلوم الإسلامية والعربية.

وثانيهما: في طريقة الترتيب لعرض تلك المصطلحات.

غير أنه يختلف عن كتاب التعريفات من حيث كثرة المصطلحات، يقول الدكتور محمد الداية محقق كتاب التوقيف في وصف الكتاب: «استوعب معظم

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي (٨/١١٣-١١٤).

ما في تعريفات الجرجاني، وأضاف إلى مواده عناصر جديدة»[١].

قلتُ: هذا ليس بغريب؛ لسببين:

أولهما: أن كتاب التعريفات واحد من مصادره التي صرح بالاعتماد عليها؛ ولهذا فمن المتوقع أن يأخذ جل ما فيه، ويزيد عليه.

وثانيهما: تأخره زمنياً، فبين وفاة المؤلفَيْن أكثر من مائتي سنة، وهذا يتيح الفرصة للاطلاع على مصادر أخرى تضمنت مصطلحات لم ترد عند الجرجاني.

ومع ذلك فليس كل ما في تعريفات الجرجاني مذكوراً في توقيف المناوي، ويمكن الرجوع لما نقلته عنهما في تعريف (الاصطلاح) ليتبين نموذج ذلك.

رابعاً: كتاب: **"الكليات"**، لأبي البقاء أيوب بن سليمان الكفوي (١٠٩٤هـ)، وهو أوسع من الكتب السابقة، يذكر المصطلح، ومعناه في اللغة، ويبين مفهومه في الاصطلاح[٢].

خامساً: كتاب: **"كشاف اصطلاحات الفنون"** للشيخ محمد أعلى بن علي التهانوي (ق ١٢هـ)، سار فيه المؤلف على ترتيب المصطلحات وفق حروف الهجاء[٣]، ومما يلفت النظر، ويسترعي الانتباه في هذا الكتاب وجود لفظ **"اصطلاحات"** في العنوان، ولعل هذه نقلة في التعامل مع المصطلح.

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف (١٧).

(٢) ينظر: الكليات، للكفوي، ومعجم المعاجم (٤٩ ـ ٥٠).

(٣) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ومعجم المعاجم (٥٠).

كتب المصطلح البلاغي ومعاجمه:

ومع تفرع العلوم، والميل إلى الاختصاص الدقيق، نشأ في عصرنا ما يسمى بمعاجم العلوم، وتفرعت العلوم الإسلامية إلى تخصصات دقيقة انفرد كل تخصص بنفسه، وأصبحت له معاجم تخصه، ولهذا انفردت علوم العربية بمعاجمها، بل إن كل علم من علوم العربية حظي بمعاجم خاصة كما أسلفت، ولم تخل تلك المعاجم من ذكر مصطلحات بلاغية.

أما معاجم المصطلحات البلاغية، وهي التي يعنى بها البحث أكثر من غيرها، فإني أعرضها مرتبة زمنياً وفق ما تيسر لي من أمر معرفة سنوات تأليفها، وهي على النحو التالي:

أولاً: مصطلحات بلاغية: للدكتور أحمد مطلوب، نشره عام ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، واقتصر فيه على دراسة خمسة مصطلحات سماها المصطلحات الكبرى في البلاغة، وهي: الفصاحة، والبلاغة، والمعاني، والبيان، والبديع، ومع أن هذا الكتاب لا يندرج في حيِّز معاجم المصطلحات إلا أن المؤلف جعله نواة[١] لمعجمه الذي سيرد الحديث عنه بعد قليل، وقد تتبع المؤلف هذه المصطلحات الخمسة في مظانها، ودرسها دراسة تاريخية رصد فيها ما ورد عن العلماء في هذه المصطلجات، ثم ربط بين تلك الآراء، وخلص إلى بيان ما استقر عليه المصطلح من مفهوم[٢].

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، (ط ٢)، ص٨.

(٢) ينظر: مصطلحات بلاغية، لأحمد مطلوب، وينظر مقدمة الطبعة الثانية لكتاب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص٨.

ثانياً: معجم البلاغة العربية: للدكتور بدوي طبانة، ذكر المؤلف في نهاية مقدمة الطبعة الأولى أنه كتبها في طرابلس، ليبيا في يوم الخميس السابع من ربيع الأول عام ١٣٩٥هـ[1]، وطبع الجزء الأول سنة ١٣٩٥هـ، والثاني سنة ١٣٩٧هـ، وجمع في الطبعة الأولى(٩٠٣) مصطلحات، رتبها وفق حروف الهجاء، وراعى وضع الكلمة بحسب أصولها اللغوية، وليس بحسب ما هي عليه، فمثلا: "المجاورة" أوردها في حرف الجيم باعتبار أن أصل الكلمة (جور)[2]، وهكذا، ثم أعاد المؤلف طبعه مرة ثانية سنة ١٤٠٢هـ، وأضاف إليه ثلاثة وعشرين مصطلحاً؛ ليصبح مجموع المصطلحات عنده (٩٢٦) مصطلحاً[3]، ولم يكن لمؤلف المعجم رحمه الله جهد سوى جمع المواد وإعادة ترتيبها، ونقل ما ذكره العلماء عن كل مصطلح دون توثيق، و دون تدخل منه في جل مواضع المعجم ما عدا ستة وعشرين موضعاً عقب عليها مبتدئاً بكلمة (قلت)[4]، وهذا ما دعا أحد الباحثين لتأليف كتاب في نقد المعجم، ونقضه[5]، وسيأتي الحديث عنه بعد قليل إن شاء الله.

ثالثاً: كتاب: **"مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن للجاحظ":** تأليف الدكتور الشاهد البوشيخي، كتب مقدمته في (١٤/٣/١٣٩٧هـ)، وصدرت الطبعة الأولى منه في ١٤٠٢هـ، وهذا الكتاب وإن لم يكن معجماً فإن

---

(١) ينظر: معجم البلاغة العربية، للدكتور بدوي طبانة، الطبعة الأولى ص١٥.

(٢) ينظر: معجم البلاغة العربية (١/١٦٤).

(٣) ينظر: معجم البلاغة العربية، لبدوي طبانة، الطبعة الثانية.

(٤) ينظر: معجم البلاغة العربية نقد ونقض (٢٤٣).

(٥) ينظر: معجم البلاغة العربية نقد ونقض، للدكتور عبده قلقيلة.

موضوعه المصطلحات البلاغية والنقدية، فهو يمثل مرحلة من مراحل المصطلح البلاغي المتداخل مع المصطلح النقدي في تلك الحقبة الزمنية، غير أن أهم ما يميز هذا الكتاب انحصار المادة الأصلية له في المصطلحات الواردة في كتاب الجاحظ، وإن كان المؤلف لم يقتصر على المصطلحات عنده، بل نقل آراء بعض العلماء في توضيح دلالات بعض المصطلحات.

رابعاً: معجم المصطلحات البلاغية: للدكتور أحمد مطلوب، وقد صرح أن مجموعها ألف ومائة مصطلح[1]، ولكني وجدتها تقل عن ذلك بقليل، إذ أحصيتها (١٠٨٧) سبعة وثمانين وألف مصطلح، فلعل المؤلف ذكر الرقم على سبيل التقريب، ثم إنه رتبها وفق حروف الهجاء، بحسب حال الكلمة باستثناء أل التعريف، وقد كتب مقدمته في (١١/٧/١٤٠١هـ)[2]، ثم نشر الجزء الأول منه سنة ١٤٠٣هـ ثم الثاني سنة ١٤٠٦هـ، ثم الثالث سنة ١٤٠٧هـ، ثم أعيد طبع الأجزاء الثلاثة طبعة ثانية في مجلد واحد، وصرح المؤلف أنه لم يزد على ما في الطبعة الأولى شيئاً[3]، والحق أن هذا المعجم من أوسع المعاجم البلاغية وأفضلها شمولاً للمصطلحات، وتنظيماً لها، وربطاً بين المتشابه منها، وإن اختلفت تسميته، وأكثرها دقة في توثيق المصطلحات من مصادرها.

خامساً: كتاب: **"معجم البلاغة العربية، نقد ونقض"**: للدكتور عبدالعزيز قلقيلة، جاء في نهاية مقدمته أنه كتبها في (١/١٠/١٤٠٩هـ) والكتاب ليس

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ص٩.

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الطبعة الأولى (١/٩)، والطبعة الثانية ص١٠.

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الطبعة الثانية ص٥.

معجماً، ولكنه خصص لنقد ونقض!! معجم الدكتور بدوي طبانة رحمه الله، لهذا آثرت الإشارة إليه هنا، ولعل أبرز ما ذكره الدكتور عبده قلقيلة أن المواد التي تضمنها المعجم بلغت (٩٢٦) مادة، لم يسلم منها سوى (٣١٦)؛ لأن الباقي إما مكرر، أو حشو زائد، عبارة عن إحالات لمواد أخرى، أو أنها خارج المصطلحات البلاغية[١]، وإن كان الدكتور قلقيلة قد بذل جهداً بيناً في نقد المعجم إلا أن التحامل على مؤلفه رحمه الله واضح جلي، وقد روى لي المؤلف رحمه الله أسباب الحملة العنيفة على هذا المعجم من قبل الدكتور عبده قلقيلة، وأنها بسبب خلاف شخصي، والحق أن النقد تضمن ملحوظات جادة، مع وقوع الناقد في تحامل على مؤلف المعجم، عفا الله عن الجميع.

وإن كان الدكتور قلقيلة قد بالغ في نقد ما تضمنه المعجم من مصطلحات معتمداً على تصنيف تلك المصطلحات إلى[٢] مصطلحات في: الأدب، والنقد، والنحو واللغة، والعروض والقافية، والمنطق والتفسير، وإن كان الدكتور قلقيلة قد أصاب في بعض المصطلحات إلا أن رغبته عفا الله عنا وعنه في التقليل من شأن المعجم دعاه إلى إخراج مصطلحات كثيرة عن البلاغة معتمداً على أنها مصطلحات في الأدب، والنقد، والنحو واللغة، والعروض والقافية، والمنطق والتفسير، ومثله ـ وفقه الله ـ يعلم ما بين هذه العلوم من وشائج قربى، وبخاصة في المراحل الأولى من نشأة البلاغة العربية، وصلتها الوثيقة بتلك العلوم؛ مما يصعب معه فك الاشتباك بين بعض مصطلحاتها، كما سنعرف في المبحث

(١) ينظر: معجم البلاغة العربية نقد ونقض، للدكتور عبده قلقيلة ص٨،

(٢) ينظر: معجم البلاغة العربية نقد ونقض، للدكتور عبده قلقيلة ص١٩٣.

الثالث في دراسة قضية الاشتراك في المصطلح البلاغي، سواء في دلالاته البلاغية أم في دلالات لعلوم أخرى.

سادساً: المعجم المفصل في علوم البلاغة؛ (البديع، والبيان، والمعاني): للدكتورة إنعام فوال عكاوي، وقد اشتمل المعجم على (٨٤٢) مادة مرتبة ترتيباً هجائياً، ومع ما فيه من جهد إلا أنه لا يصل إلى مستوى معجم أحمد مطلوب، لا من حيث عدد المواد، ولا توثيق مصادرها، ولم يستوف الرجوع إلى المصادر البلاغية التي رجع إليها كل من بدوي طبانة، وأحمد مطلوب.

وهناك مؤلفات أخرى تناولت المصطلح البلاغي مع غيره من مصطلحات علوم العربية الأخرى[١]

(١) ينظر مثلاً: المعجم المفصل في اللغة والأدب (نحو، صرف، بلاغة، عروض، إملاء، فقه لغة، أدب، نقد، فكر أدب) للدكتور إميل يعقوب، وميشال العاصي.

المبحث الأول

كثرة المصطلح البلاغي وتباين توزعه على أبواب البلاغة

من القضايا المهمة التي يلحظها المتأمل للمصطلح البلاغي كثرة المصطلحات البلاغية قياساً على مصطلحات بقية علوم العربية الأخرى، فحين ننظر مثلاً إلى مصطلحات النحو والصرف مجتمعة نلحظ أنها لم تزد على (٦٥٥) خمس وخمسين وستمائة مصطلح[1] مع قدم نشأة هذين العلمين، وكثرة أبوابهما، والتوسع في التأليف فيهما، في حين نجد أعداد المصطلحات التي رصدتها معاجم المصطلحات البلاغية تكشف عن كثرة بينة للمصطلحات البلاغية، إذ بلغت في أكثر المعاجم استقصاء ـ وهو معجم الدكتور أحمد مطلوب ـ سبعة وثمانين وألف مصطلح (١٠٨٧)، وهذا العدد يثير أسئلة مهمة بشأن كثرة هذه المصطلحات، وتوزعها على أبواب البلاغة، أهو بالتساوي؟ أم يغلب أحدها الآخر؟، وما التعليل العلمي لهذه الكثرة؟.

أما التعليل لكثرتها فسأخصه بمبحث مستقل إن شاء الله، وأما توزع هذه المصطلحات على علوم البلاغة الثلاثة، فأقول وبالله التوفيق:

يمكن تصنيف المصطلحات التي تندرج تحت مفهوم البلاغة بوصفها علماً إلى خمسة أقسام:

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير اللبدي.

القسم الأول: المصطلحات المندرجة في موضوعات المقدمة البلاغية (الفصاحة والبلاغة):

وهذا الباب لا يشتمل على كثير من المصطلحات، فلا تكاد تصل إلى بضع عشرة مصطلحاً، مثل: الفصاحة، والبلاغة، والغرابة، والتنافر، والقياس، والتعقيد، وضعف التأليف، وكراهة السمع، والمقام، والحال، والمقتضى، والكلام، والمتكلم.

القسم الثاني: المصطلحات المندرجة في باب علم المعاني:

وهذا الباب مع أنه يعد من أهم أبواب البلاغة وأكثرها عمقاً وسعة في كثير من المؤلفات البلاغية؛ لكونه يقوم على أساس "تركيب الكلام" على مستوى المفردة، أو الجملة، أو الجمل، وسواء أكانت المفردات أركاناً أم متعلقات، وسواء أكان الكلام خبرياً أم إنشائياً، وسواء أكانت الجمل اسمية أم فعلية، وغير ذلك مما يدخل في اختصاص تركيب الكلام.

أقول مع ذلك كله فقد حدد جمهور البلاغيين أبواب علم المعاني بثمانية أبواب هي: أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند، وأحوال المسند إليه، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة(١)، ومع عمق علم المعاني وسعته وأهميته إلا أن عدد المصطلحات المنضوية تحت أبوابه ليست كثيرة قياساً على منزلة العلم وعمقه وسعته، وحاولت إحصاء ما يدخل في علم المعاني من مصطلحات فألفيتها لا تزيد على خمسة وستين مصطلحاً لولا ما لجأ إليه جامعو المعاجم من تفريعات

---

(١) ينظر: كتاب الإيضاح، للقزويني (٨٥).

أسهمت في زيادة عدد هذه المصطلحات، فمثلاً الإنشاء، والخبر مصطلحان، ولكن حين ننظر في ما جمعه أصحاب المعاجم مما يدخل تحتهما نلحظ الآتي:

جعلوا للخبر اثنين وعشرين مصطلحاً[١]، وذلك بالنظر إلى أضربه تارة، فيجعلون (الخبر الابتدائي) مصطلحاً، و(الخبر الطلبي) مصطلحاً ثانياً، و(الخبر الإنكاري) مصطلحاً ثالثاً، ثم ينظرون تارة أخرى إلى أغراض الخبر، فيجعلون: (الخبر للاسترحام) مصطلحاً، و(الخبر للتوبيخ) مصطلحاً آخر، وهكذا.

ثم إذا عرضوا للإنشاء جعلوا للاستفهام واحداً وأربعين مصطلحاً[٢]، والأمر ثلاثة وثلاثين مصطلحاً[٣]، وذلك بجعل كل غرض من أغراضهما مصطلحاً مستقلاً، فـ(استفهام الاستبطاء) مصطلح، و(استفهام الاستبعاد) مصطلح، و مثل ذلك فعلوا في "الأمر"، ومعروف أن الأغراض لا يمكن حصرها، فمعنى ذلك أن كل غرض جديد للاستفهام، أو للأمر سينشئ مصطلحاً جديداً!!.

والغريب أن بقية أنواع الإنشاء أعني: النهي، والنداء، والتمني لم يزد كل واحد منها على مصطلح واحد[٤].

فإذا أضفنا على ذلك ما تم تفريعه في غير الخبر والإنشاء، فسنجد في الإيجاز خمسة[٥]، والإطناب اثني عشر[٦]، وهلم جرا.

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية (٤٧٨ ـ ٤٨٢).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية (١٠٨ ـ ١١٦).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية (١٨٤ ـ ١٨٩).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية (٤١٨ ـ ٦٥٨ ـ ٦٦٧).

(٥) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٠٢ ـ ٢١٢).

(٦) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١٣٢ ـ ١٤٢).

وعلى هذا فما كان مقتصراً على خمسة وستين مصطلحاً سيصبح ـ بعد عد التفريعات الثلاثة والتسعين ـ ثمانية وسبعين ومائة مصطلح (١٧٨)، وهذا العدد يعطي شيئاً من الانطباع عن كيفية زيادة الأعداد وفقاً لكثرة الفروع والأغراض، وهذا ما سيتبين تفصيله في مبحث سبب كثرة المصطلحات.

القسم الثالث : المصطلحات المندرجة في أبواب علم البيان:

وهذا القسم يحصره جمهور البلاغيين في أبواب أربعة تمثل طرق تأدية المعنى، وهي: التشبيه، والحقيقة والمجاز، والاستعارة والمجاز المرسل، والكناية والتعريض(١)، وهذه الأبواب تمثل العناصر الرئيسة لمصطلحات علم البيان، وحاولت إحصاء ما يندرج تحتها من مصطلحات ـ في المعاجم ـ فألفيتها لا تصل إلى عشرين مصطلحاً، لكن اللجوء إلى إفراد الأقسام وجعلها مصطلحات خاصة كان سبباً في زيادة عددها، فالمجاز أصبح واحداً وعشرين مصطلحاً(٢) والاستعارة صارت تسعة وثلاثين(٣)، والتشبيه بلغ ثلاثة وسبعين(٤)، وعلى هذا سيصل عدد مصطلحات البيان إلى (١٥٠) خمسين ومائة مصطلح.

القسم الرابع : ما يدخل من المصطلحات في باب البديع:

وعلى الرغم من تقسيم جمهور البلاغيين البديع إلى قسمين: معنوي، ولفظي(٥) إلا أن البديع يحظى بنصيب وافر من المصطلحات، فقد بلغ ما

---

(١) ينظر : الإيضاح للقزويني ٣٢٥ -٤٥٦ .

(٢)ينظر : معجم المصطلحات البلاغية ٥٨٩ -٦٠٢ .

(٣)ينظر : معجم المصطلحات البلاغية ٨٢ -١٠٤ .

(٤)ينظر : معجم المصطلحات البلاغية ٣٢٣ -٣٥٠ .

(٥)ينظر : الإيضاح للقزويني ٤٧٧ .

أحصيته مما يندرج تحت البديع (٧٣٩) سبعمائة وتسعة وثلاثين مصطلحاً، وهذا يؤكد أن للبديع نصيب الأسد من المصطلحات البلاغية، وهي لا تخلو مما ورد في مصطلحات المعاني، والبيان من إفراد التفريعات، فالجناس لوحده تصل مصطلحاته التي دونت في معاجم المصطلحات مائة وعشرين مصطلحاً[١]، أما أقسامه وتفريعاتها فتصل إلى أربعمائة كما سنعرف لاحقاً.

القسم الخامس: ما يدخل من المصطلحات في الخاتمة التي خصصها البلاغيون لقضيتين:

الأولى: السرقات الشعرية وما يتصل بها.

الثانية: ما يخص الابتداء، والتخلص، والانتهاء في الكلام.

وبغض النظر عما أثير من خلاف في تصنيف هذا القسم ضمن الموضوعات البلاغية أو النقدية، فإن واقع الحال أنه مدرج ضمن الموضوعات البلاغية، ويختمون بها مؤلفاتهم[٢]، فجرى - في ضوء ذلك - إدراج مصطلحاته ضمن معاجم المصطلحات البلاغية.

وعلى أي حال فمصطلحات هذا القسم ليست كثيرة، وفي الوقت نفسه ليست لها تفريعات متعددة، ويمكن القول إنها لا تتجاوز واحداً وعشرين مصطلحاً هي: السرقة، والإغارة، والسلخ، والنسخ، والمسخ، والإلمام، والانتحال، والاتفاق، والنقل، والقلب، الاقتباس، والتضمين، والحل، والعقد، والتلميح، وبراعة الاستهلال، وحسن المطلع، وحسن الابتداء، والتخلص، والاقتضاب، وبراعة الختام[٣].

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية (٢٦٤ ـ ٢٩٢)، (٤٥٠ ـ ٤٥٥)، (٦٠٣ ـ ٦٠٥).
(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٥٥٦ ـ ٦٠٠)، و شرح التلخيص للبابرتي (٦٨٧ ـ ٧١٢).
(٣) ينظر الإيضاح (٥٥٧ ـ ٦٠٠).

وبإعادة النظر لتوزيع العدد وفق الأقسام الخمسة يتبين ما يلي:

القسم الأول: المقدمة (١٢) اثنا عشر مصطلحاً، وهذا يمثل ما نسبته (١,١٠ في المائة) من مجموع المصطلحات البلاغية.

القسم الثاني: علم المعاني (١٧٨) مائة وثمانية وسبعون مصطلحاً، وهذا يمثل ما نسبته (١٦,٣٧ في المائة) من مجموع المصطلحات البلاغية.

القسم الثالث: علم البيان (١٥٠) مائة وخمسون مصطلحاً، وهذا يمثل ما نسبته (١٣,٧٩ في المائة) من مجموع المصطلحات البلاغية.

القسم الرابع: علم البديع (٧٢٦) سبعمائة وستة وعشرون مصطلحاً، وهذا يمثل ما نسبته (٦٦,٧٨في المائة) من مجموع المصطلحات البلاغية.

القسم الخامس: الخاتمة (٢١) واحد وعشرون مصطلحاً، وهذا يمثل ما نسبته (١,٩٣ في المائة) من مجموع المصطلحات البلاغية.

ونخلص من هذا أن المصطلحات البلاغية لم تتوزع على الأقسام الخمسة بشكل متساوٍ، فالمقدمة أقلها، وتليها الخاتمة، ثم يأتي علم البيان، وبعده علم المعاني، ثم علم البديع الذي تزيد مصطلحاته على مجموع مصطلحات الأقسام الأخرى مجتمعة.

المبحث الثاني

أسباب كثرة المصطلح البلاغي

بعد تتبع هذه الظاهرة لحظت أنه يمكن التعليل لها بما يلي:

أولاً: جعل أقسام النوع الواحد مصطلحات مستقلة:

ونظراً لكثرة الأمثلة على هذه الظاهرة فسأذكر ثلاثة نماذج؛ أحدها من مصطلحات علم المعاني، والثاني من علم البيان، والثالث من علم البديع، وأكتفي بذلك، فالغرض بيان عينة من التعليل، وليس الاستقصاء.

الخبر عند البلاغيين ثلاثة أقسام: الابتدائي، والطلبي، والإنكاري[1]، وأدرجت هذه الثلاثة مسبوقة بلفظ الخبر؛ لتصبح مصطلحات مستقلة[2].

الاستعارة لها خمسة عشر قسماً باعتبارات خمسة؛ فباعتبار الطرفين (وفاقية، وعنادية)، وباعتبار الجامع (عامية، وخاصية)، وباعتبار الثلاثة - الطرفين والجامع - (استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي، أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حسي وبعضه عقلي، وباستعارة معقول لمعقول بوجه عقلي، واستعارة محسوس لمعقول بوجه عقلي، واستعارة معقول لمحسوس بوجه عقلي)، وباعتبار اللفظ (أصلية، وتبعية)، وباعتبار الأمر الخارج (مرشحة، ومجردة، ومطلقة)[3]، فكل قسم تحول إلى مصطلح مستقل[4].

---

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٩٣)، والتبيان للطيبي (٥١ - ٥٢).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٨٠).

(٣) ينظر: الإيضاح (٤١٨، ٤١٩، ٤٢٦، ٤٣٢).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٨٧ - ١٠٣).

والجناس بأقسامه الرئيسة السبعة (التام، والناقص، والمستوفى، والمركب، والمحرف، والمضارع، واللاحق)[١]، ويضاف إلى ذلك ما يلحق بالجناس، وقد صار لفظ الجناس مضافاً إلى تلك الأقسام، أو موصوفاً بها مجموعةً من المصطلحات، وليس مصطلحاً واحداً[٢].

ثانياً: جعل الأغراض البلاغية للنوع البلاغي الواحد مصطلحات مستقلة:

فأغراض فائدة الخبر كثيرة لا يمكن حصرها؛ لأنها تتوقف على مضمون الخبر[٣]، وما يحققه من فائدة، وقد عدد منها الدكتور أحمد مطلوب سبعة عشر غرضاً[٤] كل غرض جُعل وصفاً للخبر، وصار مصطلحاً.

ومثل ذلك الأمر - أحد أنواع الإنشاء الطلبي - فقد تفاوت البلاغيون في ذكر أغراضه، فمنهم من اكتفى بستة[٥]، ومنهم من ذكر عشرة[٦]، وأوصلها أحمد مطلوب في معجمه[٧] إلى اثنين وثلاثين غرضاً، وجعل كل غرض مصطلحاً، وما ذكر من الأغراض عند الجميع ما هي إلا أمثلة، ولم يدعِ أحد أنه حصرها، ولذلك يبقى المجال مفتوحاً لإضافة مزيد من الأغراض، ومن ثم تتحول إلى مزيد من المصطلحات، وكل ما في الأمر أن يقال: "الأمر" لكذا!!!.

---

(١) ينظر الإيضاح (٥٣٥ ـ ٥٤١).

(٢) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٦٨ ـ ٢٩٢).

(٣) ينظر: شرح التلخيص، للبابرتي (١٧٠ ـ ١٧١).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٨٠ ـ ٤٨٢).

(٥) ينظر: شرح التلخيص للبابرتي (٣٦٢ ـ ٣٦٤).

(٦) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٤١ ـ ٢٤٣).

(٧) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١٨٥ ـ ١٨٩).

وماقيل عن الأمر يقال عن الاستفهام، فمن البلاغيين من ذكر تسعة أغراض[١]، ومنهم من ذكر ثلاثة عشر[٢]، وجاءت في معجم أحمد مطلوب أربعين غرضاً[٣].

ثالثاً: جعل العلاقات مصطلحات مستقلة:

ويتمثل ذلك في علاقات المجاز المرسل التي اختلف البلاغيون في عدد ما ذكروه منها، فمنهم من اكتفى بسبع[٤]، ومنهم من ذكر ثماني علاقات[٥]، ومنهم من ذكر اثنتي عشرة[٦]، بل زاد بعض المعاصرين فذكر اثنتين وثلاثين علاقة[٧]، ولا غرابة في كثرة العلاقات لهذا النوع من المجاز، فتسميته تعين على إدراك السبب، فهو مجاز مرسل غير مقيد بعلاقة محددة كالاستعارة.

ومع اعتناء الدكتور أحمد مطلوب بالاستقصاء إلا أنه في المجاز المرسل اكتفى بمصطلح واحد[٨]، وأما بدوي طبانة فذكر عشر علاقات تحولت إلى عشرة مصطلحات[٩].

---

(١) ينظر: شرح التلخيص للبابرتي (٣٥٦ ـ ٣٦١).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٢٣٤ ـ ٢٤١).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١١٠ ـ ١١٦).

(٤) ينظر: الإيضاح للقزويني (٣٩٩ ـ ٤٠٣).

(٥) ينظر: شرح التلخيص للبابرتي (٥٤٩ ـ ٥٥٢).

(٦) ينظر: المطول (٣٥٥ ـ ٣٥٦).

(٧) ينظر: البلاغة الاصطلاحية لعبده قلقيلة (٨٧).

(٨) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٦٠٢).

(٩) ينظر معجم البلاغة نقد ونقض (١٢).

رابعاً: ذكر المصطلح الواحد بأكثر من صيغة

مثل رد العجز على الصدر، فقد ذكره بدوي طبانة بالصيغ التالية: (رد أعجاز الكلام)، و(رد الأعجاز على الصدور)، و(رد العجز على الصدر)[١]، في حين اكتفى أحمد مطلوب بمصطلح واحد هو (رد العجز على الصدر)، ونبه كذلك إلى أنه هو (التصدير)[٢]، فهل هذا مسوغ لجعلها مصطلحات مستقلة؟!!.

ولو أن اختلاف الصيغة يكون مسوغاً لنشأة مصطلح جديد لاتسع الأمر، فمثلاً ورد المصطلح السابق بالصيغ التالية التي تختلف عما ذكره طبانة، وهي: (رد أعجاز الكلام على ما تقدمها)[٣]، و(رد الكلام على صدره)[٤].

ومثل ذلك الجناس، فمرة يذكر بصيغة (الجناس)، وثانية بـ(التجنيس)، وثالثة بـ(المجانسة)، وكل واحد من هذه الثلاثة صار مصطلحاً مع أن المراد بها شيء واحد، بل تجاوز الأمر إلى إعادتها مع أقسامها مثل: تجنيس الإشارة، وجناس الإشارة[٥]، ولكن الدكتور أحمد مطلوب ذكر في الموضع الثاني أن جناس الإشارة هو تجنيس الإشارة، واكتفى بالإحالة على من سماه بذلك، وهو ابن معصوم المدني (١١٢٠هـ)، وفعل مثل ذلك في بقية أنواع الجناس التي جاءت باسم التجنيس مرة، واسم الجناس مرة ثانية.

---

(١) ينظر: معجم البلاغة لطبانة (ط١)، (٢٩٠ ـ ٢٩٧).

(٢) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٩٦).

(٣) ينظر: البديع لابن المعتز (٤٧).

(٤) ينظر: قانون البلاغة لابن طاهر البغدادي (١٠٢).

(٥) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٦٨، ٤٥٠).

خامساً : تعدد المصطلحات للنوع الواحد :

لا يكاد يمر أي لون من ألوان البديع إلا ويذكر بأكثر من مصطلح ، ومن يلقي نظرة على كتاب تحرير التحبير لابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، أو شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي (٧٥٠هـ)، أو طراز الحلة وشفاء الغلة لابن مالك الرعيني (٧٨٩هـ)، أو خزانة الأدب لابن حجة الحموي (٨٣٧هـ)، وغيرها من كتب المدرسة البديعية يلحظ هذه الظاهرة التي تسترعي الانتباه، ولعل هذا ما يفسر الكثرة الملحوظة في مصطلحات البديع خاصة كما مر بنا في إحصاء المصطلحات، وتوزعها على أبواب البلاغة.

ولا يقتصر الأمر على ذكر مصطلح آخر للنوع البلاغي غير المصطلح الأصلي فيكون المذكور مصطلحين اثنين، فهذا كثير، مثل : (العكس)، و(التبديل)، فهما مصطلحان لنوع يعتمد على تقديم لفظ في تركيب ثم تأخيره[1]، مثل قول الحسن بن سهل وقد قيل له : "لا خير في السرف، فقال: لا سرف في الخير"[2].

ومثل (التغاير) وهو نوع يعتمد على مدح شيء سبق ذمُّه، أو العكس، وقد ورد له مصطلح آخر هو (التلطف)[3].

ومثل (الترتيب) الذي يعتمد على إيراد أوصاف شتى لموصوف واحد مرتبة وسموه (المتابعة)[4]، وغير ذلك من الأنواع التي ذُكِر مع المصطلح الأصل مصطلح آخر.

---

(١) ينظر: طراز الحلة وشفاء الغلة للرعيني (٤٣٨).

(٢) ينظر: شرح الكافية البديعية (١٤٥).

(٣) ينظر: شرح الكافية البديعية للحلي (١٠٢).

(٤) ينظر: شرح الكافية البديعية (٢١٠)، وشرح عقود الجمان للسيوطي (١٣٤).

أقول: لا يقتصر الأمر على ذكر مصطلح واحد غير المصطلح الأصلي، بل يزيد الأمر، فيكون المذكور ثلاثة، وأربعة، وخمسة، وستة؛ بل يصل العدد في بعض الأنواع إلى سبعة مصطلحات، وسأذكر نماذج لذلك:

فمما ذُكِر له ثلاثة مصطلحات ما سماه البلاغيون المراجعة، وهو لون بلاغي يعتمد على المحاورة بين شخصين، ومصطلحاته هي: (المراجعة)، و(المحاورة)، و(السؤال والجواب)[1].

ومنه ما سمي بالمناقلة، وهي مجيء الشيء مخالفاً للعادة، ومصطلحاته هي: (المناقلة)، و(الإغراب)، و(الطرفة)[2].

ومنه براعة المطلع، وهو النوع المعروف المختص بما يذكره المتكلم شاعراً أو ناثراً في بداية كلامه، ويكون موفقاً فيه ومفصحاً عن غرضه، ومصطلحاته التي ذكروها له هي: (براعة المطلع)، و(حسن الابتداء)، و(براعة الاستهلال)[3].

ومما ذكر له أربعة مصطلحات: ما سمي لزوم مالا يلزم، وهو التزام الشاعر قبل الروي، أو الناثر قبل الفاصلة مالا يلزمه[4]، ومصطلحاته هي: (لزوم ما لا يلزم)، و(الإعنات)، و(التضييق)، و(التشديد)[5].

---

(١) ينظر: طراز الحلة وشفاء الغلة للرعيني (٢٥٨).

(٢) ينظر: تحرير التحبير لابن أبي الإصبع (٥١٢).

(٣) ينظر: تحرير التحبير لابن أبي الإصبع (١٦٨)، وشرح الكافية البديعية (٥٧).

(٤) ينظر: طراز الحلة وشفاء الغلة للرعيني (٢٤٤).

(٥) ينظر: طراز الحلة وشفاء الغلة للرعيني (٢٤٤).

و مما له أربعة مصطلحات ما يعرف بالاستتباع، وهو: أن يأتي المتكلم بغرض من الشعر يستتبع ذكر غرض آخر منه[١]، ومصطلحاته هي: (الاستتباع)، و(المضاعف)، و(التعليق)، و(الموجَّه)[٢].

وآخر ما أذكره من ذوات المصطلحات الأربعة، ما أطلق عليه البديعيون (التعديد)، وهو عبارة عن إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد[٣]، ومصطلحاته هي: (التعديد)، و(سياقة الأعداد)، و(حسن سياقة الأعداد)، و(تنسيق الصفات)[٤].

ومما ورد له خمسة مصطلحات ما سمي بـ(التشريع)، وهو نوع يعتمد على بناء القصيدة على وزنين وقافيتين، فيقرأ البيت بتمامه فيكون له وزن وقافية، وإذا أسقط منه بعض أجزائه أصبح له وزن آخر، وقافية أخرى[٥]، ومصطلحاته هي: (التشريع)، و(التوشيح)، و(التوأم)، و(ذو القافيتين)، و(المزدوج)[٦].

ومن ذوات المصطلحات الخمسة كذلك: (المبالغة) التي تعتمد على زيادة وصف الشيء إلى حد يَبْعُدُ الوصفُ، أو يستحيل[٧]، ذكرت له المصطلحات الآتية:

---

(١) ينظر: شرح الكافية البديعية (٢٨٨).

(٢) ينظر: شرح الكافية البديعية (٢٨٨).

(٣) ينظر: شرح الكافية البديعية (٣٠٦).

(٤) ينظر: شرح الكافية البديعية (٣٠٦)، وحدائق السحر للوطواط (١٤٩)، وحسن التوسل للحلبي (٢٤٧).

(٥) ينظر: شرح الكافية البديعية (١١٣).

(٦) ينظر: البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب (١٦١)، وتحرير التحبير لابن أبي الإصبع (٥٢٢)، وشرح الكافية البديعية (١١٣)، وحدائق السحر للوطواط (١٥٧).

(٧) ينظر: الإيضاح للقزويني (٥١٤).

(المبالغة)، (الإفراط في الصفة)، (الغلو)، (الإغراق)، (التبليغ)[١]، وتحولت المصطلحات الثلاثة الأخيرة إلى أقسام للمبالغة عند القزويني (٧٣٩هـ) ومن تابعه[٢].

وآخر ما أذكره من ذوات المصطلحات الخمسة ما سمي بـ(تجاهل العارف)، وهو يعتمد على سؤال المتكلم عن شيء يعرفه، وكأنه لا يعرفه[٣]، ومصطلحاته هي: (تجاهل العارف)، (سوق المعلوم مساق غيره)، (المنصف)، (الإبهام) - بالواحدة التحتية -، (التشكيك)[٤].

و لو أننا سلكنا منهج الذين يرغبون في تكثير عدد المصطلحات لقلنا إن المبالغة تتحقق في عدد من الأنواع البلاغية فالإيغال، والتشبيه، والاستعارة، والتجريد، وغيرها كثير تعتمد على تحقيق المبالغة في وصف الشيء، ويمكن أن تتحول إلى مصطلحات أخرى للمبالغة، ولذلك فإني أرى أن المبالغة أقرب إلى الغرض منها إلى النوع البلاغي، والله أعلم.

ومما ذكر له البلاغيون ستة مصطلحات الطباق، وهو اللون البديعي الذي يعتمد على ذكر الشيء وضده[٥]، فقد ذُكِرَتْ له المصطلحات الآتية: (الطباق)، و(المطابقة)، و(التطبيق)، و(التضاد)، و(التكافؤ)، و(المقاسمة)[٦]، ومع أن المصطلحات الثلاثة الأولى تشترك في أنها من مشتقات مادة واحدة إلا أن

---

(١) ينظر: تحرير التحبير (١٤٧)، وشرح الكافية البديعية (١٥٠).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٥١٤ - ٥١٥).

(٣) ينظر: شرح الكافية البديعية (١١٧).

(٤) ينظر: شرح الكافية البديعية (١١٧)، وأنوار التجلي، للثعالبي الفاسي (١/٦٨أ) (مخطوط).

(٥) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٧٧).

(٦) ينظر: طراز الحلة وشفاء الغلة للرعيني (٣٥٦).

البديعيين يصرون على جعلها مصطلحات أخرى، والغريب أنهم لم يدرجوا ضمن مصطلحات الطباق بعض المصطلحات التي أصبحت لبعض أنواعه مثل: (التدبيج) إذا كان الطباق بالألوان، و(السلب) إذا كان التضاد عن طريق النفي أو النهي[١]، ولعل السبب - والله أعلم - إدراكهم أن هذين المصطلحين لا يصلحان لكل صور الطباق.

وأكثر عدد من المصطلحات للنوع الواحد وقفت عليه لما يعرف بـ(مراعاة النظير)، وهو الكلام الذي يجمع فيه بين أمر وما يناسبه بغير التضاد[٢]: والمصطلحات المذكورة لهذا النوع هي: (مراعاة النظير)، (التوفيق)، (التوافق)، (التناسب)، (التآلف)، (الائتلاف)، (المؤاخاة)[٣].

وبعد: فكل هذه المصطلحات التي ذكرت مرادفة للمصطلح الأصل تحولت مع مرور الوقت إلى أنواع مستقلة سواء أكانت فروعاً عن الأصل، أم كانت محاذية له بسبب الحرص على تلمس الفروق بين المتشابهات، ومن ثم يصب في ميدان تكثير المصطلحات، والله أعلم.

سادساً: التنافس في اختراع أنواع بلاغية جديدة:

منذ أن فتح ابن المعتز (٢٩٦هـ) باب رَصْدِ ما ورد في كلام العرب من فنون البديع، والمؤلفون في البلاغة بعامة والبديع بخاصة يتسابقون على تلمس المزيد من تلك الفنون، بل ويتفاخرون بذلك، وكل يحرص على أن ينسب إلى نفسه

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٨٠، ٤٨٣).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٨٨).

(٣) ينظر: شرح الكافية البديعية (١٢٨)، وشرح ابن جابر لبديعيته (٨٩)، وطراز الحلة للرعيني (٣٨٥).

اختراع نوع لم يُسبق إليه، ويمكن الإشارة الموجزة إلى تسلسل هذه الزيادات في فنون البلاغة عامة والبديع خاصة على النحو الآتي:

بدأ ابن المعتز (٢٩٦هـ) فذكر خمسة فنون، ثم ألحق بها ثلاثة عشر محسناً[١] - وليس اثني عشر كما زعم ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ) وتابعه الحلي (٧٥٠هـ)[٢] من أن المحسنات التي ألحقها ابن المعتز اثنا عشر-، وعلى هذا يكون مجموع ما ذكر ابن المعتز ثمانية عشر نوعاً.

ثم جاء قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) فذكر في كتابه "نقد الشعر" عشرين نوعاً، توارد مع ابن المعتز في بعضها، وانفرد بثلاثة عشر نوعاً، فصار مجموع ما رصداه واحداً وثلاثين نوعاً[٣].

ثم جاء ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ)، فبلغت الأنواع عنده ستين نوعاً في كتاب العمدة[٤].

بعد ذلك شرف الدين التيفاشي (٦٥١هـ) في كتابه البديع الذي ذكر فيه سبعين نوعاً[٥].

ثم ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ) الذي أوصلها في كتابه تحرير التحبير إلى ثلاثة وعشرين ومائة نوع، صرح بأنه أفاد ممن سبقه ثلاثة وتسعين نوعاً، والبقية من اختراعه هو؛ فهي نتيجة اطلاعه على أربعين كتاباً سردها في مقدمته[٦].

---

(١) ينظر: البديع لابن المعتز (٣ - ٧٧).

(٢) ينظر: تحرير التحبير (٨٥)، وشرح الكافية البديعية (٥٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية البديعية (٥٢)، ونقد الشعر لقدامة.

(٤) ينظر: شرح الكافية البديعية (٥٣)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده.

(٥) ينظر: شرح الكافية البديعية (٥٣).

(٦) ينظر: تحرير التحبير (٨٧ - ٩١)، (٩٤ - ٩٥).

ولما وصل الأمر إلى صفي الدين الحلي (٧٥٠هـ) ذكر في شرحه لبديعيته أنه أوصل أنواع البديع إلى واحد وخمسين ومائة نوع، وإذا حسب الجناس نوعاً واحداً يكون مجموعها عنده أربعين ومائة نوع[١]، وصرح الحلي أن هذه الأنواع نتيجة الاطلاع على سبعين كتاباً[٢].

وهكذا نلحظ هذا التنافس في ذكر الأنواع، والحرص على أن يزيد اللاحق على السابق، وربما تكون الزيادة في تغيير المصطلح[٣]، وهذا لبُّ المشكلة، وأحد مفسرات كثرة المصطلحات.

سابعاً: الخلط بين العنوانات و المصطلحات:

يلحظ المتأمل لما جمعه أصحاب معاجم المصطلحات البلاغية أنهم يجعلون كلَّ عنوان في كتب البلاغة مصطلحاً، فلو نظرنا إلى عبارة (الحروف العاطفة والجارة) فسنجد أن المسوغ لذكرها ضمن المصطلحات[٤] هو إيراد ابن الأثير لها في المثل السائر[٥]، فهل هذا مصطلح أو عنوان؟، ومثل ذلك يقال عن: (اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها)، و(الإضمار على شريطة التفسير)، و(إلجام الخصم بالحجة)، و(تلخيص الألفاظ والمعاني)، و(التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي)[٦]، وقد أحصيت من هذا القبيل أكثر من ستين عنواناً، وسيرد بمشية الله الإشارة إلى ذلك في الحديث عن صياغة المصطلحات.

---

(١) ينظر: شرح الكافية البديعية (٥٤).

(٢) ينظر: شرح الكافية البديعية (٥٥).

(٣) ينظر: ما قاله ابن أبي الإصبع عن الأجدابي، واختلافه عنه في مصطلحاته: تحرير التحبير (٩٣).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٥٩).

(٥) ينظر: المثل السائر، لابن الأثير (٢/٢٥٧ ـ ٢٦٤).

(٦) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٨ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ٢٩٤ ، ٣٧٨).

فهل كل عنوان في كتب البلاغة يعد مصطلحاً؟.

الحق أن المسألة تحتاج إلى تدقيق في التفريق بين العنوان والمصطلح، فالعنوان يمكن لأي مؤلف أن يختار من العنوانات ما يشاء، أما المصطلح فلا بد من مسألة الاتفاق بين أهل التخصص عليه؛ تحقيقاً لما مرَّ في تعريف المصطلح في أول البحث.

والتعليل الظاهر لهذه المسألة هو الرغبة في زيادة الأنواع البلاغية، ومن ثمَّ زيادة المصطلحات، والله أعلم.

ثامناً : مسألة الحسن والبراعة:

يلجأ البلاغيون إلى استعمال لفظ "حُسْن" أو لفظ "براعة"، وإضافتها إلى كلمة أخرى؛ لتكون مصطلحاً جديداً، وقد تكون هذه الكلمة قد استعملت مصطلحاً مستقلاً، فمثلاً:

"التخلص"، و"الترتيب"، و"التشبيه"، مصطلحات مستقلة[1]، ثم أصبحت مصطلحات أخرى بإضافتها إلى كلمة "حسن"؛ لتكون: "حسن التخلص"، و"حسن الترتيب"، و"حسن التشبيه"[2]، وقد بلغ مجموع المصطلحات التي تبدأ بلفظ "حسن" خمسة وعشرين مصطلحاً، منها خمسة عشر مصطلحاً وردت مرة مسبوقة بلفظ "حسن" ومرة دونها، ولم يبق من المصطلحات المبدوءة بلفظ "حسن" لم ترد مفردة سوى عشرة هي: "حسن الاتباع"، و"حسن الأخذ"، و"حسن الارتباط"، "وحسن الافتتاح"، و"حسن التنقل"، و"حسن الخاتمة"، و"حسن الختام"، و"الرصف"، و"حسن المطلب"، و"حسن النسق"[3].

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٩٤، ٣٠٠، ٣٢٣).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٦٢).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٥٩ ـ ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦).

و إذا كان لفظ "حُسْن" مطلوباً لتمييز الأنواع التي تدخل في نطاق البديع ؛ لأنه يبحث في تحسين الكلام ، فماذا يقال عن تلك الأنواع التي وردت مرة دون لفظ "حُسْن" ، ومرة بها؟ ، أليس ذكرها مرتين للرغبة في تكثير العدد؟ ؛ لأن المفترض في ما ذكر من المصطلحات دون أن يسبق بلفظ "حُسْن" أن يكون الحسن فيه موجوداً ؛ لكونه معدوداً من الفنون البلاغية ، فكيف إذا كان من البديعية؟!! ، ولكنها الرغبة في تكثير الألوان البلاغية ، ومن ثم تكثير مصطلحاتها.

تاسعاً : الحرص على كثرة التفريع والتقسيم لبعض الأنواع:

يلحظ أن كثيراً من البلاغيين يحرصون على كثرة التفريع والتقسيم لبعض الأنواع ، ثم تتحول هذه الفروع والأقسام إلى مصطلحات مستقلة ، ولعل المتأمل لموقف البلاغيين من الجناس يلحظ ذلك ، فالأصل أن يكون الجناس قسمين اثنين : (تام ، وغير تام) ، ولكن الأمر يتجاوز ذلك ؛ لتصل أقسامه عند القزويني (٧٣٩هـ) إلى سبعة[١] ، ثم إلى أحد عشر عند الحلي (٧٥٠ هـ)[٢] ، وحين وصل الأمر إلى السيوطي (٩١١هـ) الذي أفرد الجناس بمؤلف خاص سماه " جنى الجناس " جعل الأقسام الرئيسة للجناس ثلاثة عشر قسماً[٣] ، ثم بالغ في التفريع لتلك الأقسام حتى وصل مجموع الأقسام عنده إلى أربعمائة قسم[٤] ، وكثير من هذه الأقسام يطلق عليها مصطلحات خاصة.

---

(١) ينظر الإيضاح للقزويني (٥٣٥ ـ ٥٤٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية البديعية (٦٠ ـ ٧١).

(٣) ينظر: جنى الجناس للسيوطي (٧١).

(٤) ينظر: جنى الجناس (٢٩).

عاشراً: وجود مصطلحات تعتمد على تعدد النوع البلاغي في النص:

يلحظ أن بعض المصطلحات نشأت من تعدد الأنواع البلاغية في النص، فإذا اجتمع نوعان بلاغيان، أو أكثر بحث البلاغيون عن مصطلح جديد يطلق على اجتماع تلك الأنواع، مثل:

(الترشيح) الذي يعتمد على الإتيان بما يقوي أحد فنون البديع[1]، ولهذا استخدم هذا المصطلح في أكثر من دلالة، فهو مع الاستعارة، ومع التورية، وغيرهما، وهذا ما يعنيه الحلي (٧٥٠هـ) حين وصف الترشيح بأنه لا يختص بنوع واحد من البديع[2].

ومن هذا الصنف من المصطلحات: (المقارنة)، وهي: «أن يقترن بديعان في الكلام»[3]، وقصره على بديعين؛ لكي يختلف عن النوع الثالث الذي سأذكره بعد قليل، ولو تأملنا مفهوم النوع الذي قبله وهو الترشيح لرأينا أنه يحقق الغرض نفسه!!.

والمثال الأخير لهذا الصنف هو ما يسمى (الإبداع) ويعتمد على أن يكون الكلام متضمناً أنواعاً بلاغية بعدد كلماته بل أكثر، أي أن عدد الأنواع أكثر من عدد الكلمات، ويشترط أن يزيد على اثنين حتى يختلف عن المقارنة[4].

ومع أن ما يدخل في هذا السبب من الأنواع ليست كثيرة إلا أنه مظهر من مظاهر الرغبة في تكثير المصطلحات.

---

(١) ينظر: شرح الكافية البديعية (١٦٥).

(٢) ينظر: شرح الكافية البديعية (١٦٥).

(٣) بديع القرآن لابن أبي الإصبع (٣١٨).

(٤) ينظر: تحرير التحبير (٦١٣)، و شرح الكافية البديعية (٢٩٢).

حادي عشر: ذكر أوصاف عامة على أنها مصطلحات:

ورد في كتب البلاغيين، ومن ثم معاجم المصطلحات البلاغية ما يمكن وصف بأنه "أوصاف عامة" ليست مختصة بأسلوب مميز يجعلها مصطلحات محددة المفهوم، مثل:

(اتساق النظم)، وعقب الدكتور أحمد مطلوب على ذكر هذا المصطلح بقوله: «ومعظم الشعر يتصف باتساق النظم، ولا يخرج منه إلا ما وقع فيه عيب وضرورة»[(١)].

ومثله (الائتلاف)، وهو وصف عام، تم تخصيصه في مصطلحات أخرى بوصفه باللفظ والمعنى والوزن[(٢)].

و كذلك (الالتئام)، و(التلاؤم)، وهما وصفان للكلمات والكلام الخالي من التنافر[(٣)]، ولذلك فهو وصف لكل كلام بليغ؛ لأن البليغ لا بد أن يخلو من التنافر.

ومن ذلك (التهذيب)[(٤)] وهو ينطبق على كل كلام أعاد صاحبه فيه النظر، وهذبه قبل إسماعه الناس، وهذه عملية تسبق إخراج النص، وغير ذلك من الأوصاف العامة.

ثاني عشر: ذكر مصطلحات يقتضيها التقسيم العقلي لا شواهد لها:

ومن الغريب أن يكون البحث عن المصطلح هو الهدف، ولو لم يكن لهذا المصطلح شواهد من الكلام البليغ، ولهذا تحول الأمر من تتبع ما في الكلام

---

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٣٠).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١١، ١٢، ٢٠).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١٧١، ٤١٢).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٢٨).

البليغ من فنون بلاغية ـ كما هو عند ابن المعتز، وأوائل البلاغين ـ إلى أن تكون الغاية هي المصطلح نفسه، وليس شرطاً أن يكون له مقابل من الكلام البليغ، ويمكن الوقوف على ذلك لمن اطلع على كتاب "المنزع البديع" للسجلماسي (كان حياً سنة ٧٠٤هـ)، فقد ذكر أحد الباحثين أنه أورد سبعة وعشرين مصطلحاً جديداً لم يستشهد لها[١].

وقد يقال إن عدم الاستشهاد لا يعني عدم شواهد!، فهذا صحيح ؛ لأن لازم الشيء ليس بلازم، فقد يترك بعض العلماء الاستشهاد لبعض المصطلحات ؛ لسهولة التعرف على شواهدها وكثرتها.

أقول : إن الذي أعنيه ـ هنا ـ هو ما كان من المصطلحات مذكوراً بسبب التقسيم العقلي لبعض القضايا، وما أشرت إليه عند السجلماسي داخل في هذا الباب، والله أعلم.

ثالث عشر: الانتماء إلى المدرسة البديعية، أو الاقتداء بها :

وأختم القول في هذا المبحث بالإشارة إلى أن الانتماء إلى المدرسة البديعية أحد أهم الأسباب في الرغبة في تكثير المصطلحات، ولعل ما أشرت إليه في نهاية المبحث الأول من عدد المصطلحات المنضوية تحت القسم الخاص بالبديع، وأنها تمثل (٦٦.٧٨ في المائة) من مجموع المصطلحات يؤكد ذلك .

وإن كانت المدرسة المنطقية قد انشغلت بالتبويب والتقسيم ووضع الحدود ، والمدرسة الأدبية انشغلت بالتحليل للنصوص ، والوقوف عند مظاهر الإبداع

---

(١) ينظر: البحث البلاغي في المغرب العربي، للباحث عبدالله بن محمد المفلح ٤٣٨ (رسالة ماجستير).

البلاغي فإن المدرسة البديعية قد تفرغت فيما يبدو لرصد مظاهر الحسن من خلال تفتيت النصوص، والتركيز على تسمية الظواهر البديعية بخاصة والبلاغية بعامة.

ولعله مما يسجل لهذه المدرسة البديعية أو عليها هذا الحشد من المصطلحات الذي أصبح سمة من سماتها، والله أعلم.

وهذا ما استطعت تتبعه مما أدى إلى تكثير المصطلحات، فلعل هذه الأسباب تكون تعليلاً علمياً لهذه الظاهرة البلاغية، والله أعلم.



المبحث الثالث

الاشتراك في المصطلح البلاغي، أو تعدد دلالته

وأعني بذلك تعدد دلالة مفهوم المصطلح البلاغي، فيشترك أكثر من مفهوم في مصطلح واحد، سواء أكانت الدلالات كلها بلاغية، أم أن بعضها بلاغي، والآخر لعلوم أخرى.

اشتراك المصطلح في دلالات بلاغية:

أما دلالة المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم بلاغي، فذلك راجع - والله أعلم - إلى التقارب الشديد في الأنواع البلاغية، وربما يكون عدم تمحض المصطلح لمعنى مستقل لاختلاف جهة إطلاق المصطلح، فتطلقه فئة على مفهوم، وفئة أخرى على آخر، ويظل مرتبطاً بالاثنين عند البلاغيين.

ومما يندرج تحت هذا الموضوع من المصطلحات البلاغية ما يأتي:

(الترشيح): فهذا المصطلح مرتبط ببعض الأنواع البلاغية مثل: الاستعارة، فالترشيح فيها أن تقرن بما يلائم المستعار منه[١]، ويرتبط الترشيح بالتورية، وهو في التورية التي تقرن بما يلائم المورَّى به[٢].

ثم استقلَّ الترشيح بنوع خاص يقوم على الإتيان بما يقوي أحد فنون البديع، ولذلك أفرده صفي الدين الحلي (٧٥٠هـ) بباب خاص[٣]، ويلحظ أن المفهوم في المواضع الثلاثة متقارب.

---

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٣٣).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٥٠٠).

(٣) ينظر: شرح الكافية البديعية (١٦٥).

ومن ذلك (التجريد)، فهو يشبه الترشيح، بل هو قسيم له في الاستعارة، والتورية، فهو في الاستعارة أن تقرن بما يلائم المستعار له[١]، وفي التورية خلوها مما يلائم المورَّى به[٢].

ثم أصبح التجريد نوعاً مستقلاً من أنواع البديع وهو: «أن ينتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه»[٣].

ومنه (تشابه الأطراف) وله دلالتان:

الأولى: أن يأتي الشاعر بأول كلمة في البيت الثاني هي نفسها آخر كلمة في البيت الذي قبله، فيحدث التشابه بين أطراف الأبيات، وهذه الدلالة هي النوع الذي سماه ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ) (التسبيغ)[٤].

الثانية: هي كونه نوعاً من مراعاة النظير، ويختص بختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى[٥]، ولذلك سماه بعضهم (تشابه الأطراف المعنوي)[٦]، تمييزاً له عن الدلالة السابقة التي يكون التشابه فيها لفظياً، ومع ذلك فقد اقترح ابن معصوم المدني (١١٢٠هـ) أن يسمى (تناسب الأطراف)[٧] بالسين المهملة؛ ليكون خاصاً بالدلالة الثانية، وليكون أقرب إلى معنى التناسب، وهو مراعاة النظير.

---

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٣٢).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٩٨).

(٣) ينظر: الإيضاح للقزويني (٥١٢).

(٤) ينظر: تحرير التحبير (٥٢٠)، وينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٣٢٢).

(٥) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٩٠).

(٦) ينظر: أنوار الربيع لابن معصوم (٤/ ١٩٥).

(٧) ينظر: أنوار الربيع لابن معصوم (٤/ ١٩٥).

ومنه (الحذف)، وله دلالتان كذلك:

الأولى: حذف كلمة أو أكثر من الكلام، وهو النوع المعروف في علم المعاني الذي يدرس في أحوال أجزاء الجملة من المسند، والمسند إليه، والقيود، وهو كذلك أحد شقي الإيجاز، وهو إيجاز الحذف(١).

الثانية: دلالة اختص بها أحد أنواع البديع اللفظي، وهو: «أن يطرح الشاعر أو الكاتب حرفاً أو أكثر من حروف المعجم من نثره أو نظمه»(٢)، ثم تفرع هذا النوع ليكون لحذف الحروف المهملة مصطلح، وللحروف المعجمة مصطلح آخر، وهكذا(٣)، وهذه الدلالة أقرب إلى فنون الرسم منها إلى فنون القول، والله أعلم.

ومنه (الاقتضاب) وله ثلاث دلالات:

الأولى: أنه نوع من الجناس، وهو تجنيس الاشتقاق، وبهذا المعنى ذكره الحلبي (٧٢٥هـ)(٤).

الثانية: أنه بمعنى الإيجاز، وبهذا المعنى ذكره أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)(٥).

الثالثة: أنه الانتقال المفاجئ، وهو ضد حسن التخلص، وبهذا المعنى ذكره جمهور البلاغيين(٦).

---

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (١٠٩، ١٦٩، ١٩٥، ٢٩٠).

(٢) حدائق السحر للوطواط (١٦٦)، وينظر: معجم المصطلحات البلاغية (٤٥٧).

(٣) ينظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم البديع) (١٥٣ ـ ١٥٥).

(٤) ينظر: حسن التوسل للحلبي (١٩٣).

(٥) ينظر: كتاب الصناعتين (٣٩)، وينظر: معجم المصطلحات البلاغية (١٦٥).

(٦) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية (١٦٥ ـ ١٦٦).

ومنه (التدبيج) وهو يشترك مع ثلاثة أنواع بلاغية:

الكناية، و الطباق، والتورية، لكنه يختص بما يكون بين الألوان في هذه الأنواع الثلاثة[١].

وليس الأمر مقتصراً على تلك الأنواع، وإنما ذكرتها على سبيل التمثيل لا الحصر.

اشتراك المصطلح بين البلاغة وغيرها من العلوم:

وأما اشتراك المصطلح بين دلالة بلاغية ودلالة علوم أخرى فيعود السبب ـ والله أعلم ـ إلى أواصر القربى بين البلاغة وعدد من العلوم الشرعية كأصول الفقه، والتفسير، والإعجاز وعلوم القرآن، وعلوم العربية كالنحو، والأدب، والنقد، والعروض والقافية.

فالصلة بين البلاغة وأصول الفقه واضحة بينة، بل تكاد الموضوعات المتصلة بفهم الأسلوب ودلالاته تكون واحدة هنا وهناك.

ولذلك فإنه يمكن القول إن هذه المصطلحات المشتركة أصلها بلاغي تداولها أصحاب الأصول، وسأشير بإيجاز إلى ما كان مشتركاً بين البلاغة وأصول الفقه محيلاً على موضع دراستها في كتب الأصول؛ ليكون دليلاً بيناً لما بين العلمين من أواصر القربى، فمن ذلك:

أولاً: موضوع الحقيقة والمجاز[٢]، ويشمل هذا تعريفهما، وأنواع المجاز، وعلاقاته.

---

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٨٣).

(٢) ينظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي (١/ ١١ ـ ٣١).

ثانياً: الأمر، والنهي[١]، وهما نوعان من أنواع الإنشاء الطلبي، ودراستهما تشمل أساليبهما، ومعانيهما البلاغية.

ثالثاً: العموم والخصوص[٢]، ويقابله في البلاغة ما يرد من صور الإطناب مثل: عطف العام على الخاص، وعكسه، والتفصيل بعد الإجمال، والإيضاح بعد الإبهام، وما شابه ذلك.

رابعاً: قضايا الخبر واحتماله للصدق والكذب[٣].

خامساً: التشبيه[٤]. ولا يعني هذا أن الدراسة لهذه الموضوعات متطابقة، بل فيها ما هو متشابه، وفيها ما هو متطابق، والذي يهمنا ـ هنا ـ تقرير القاسم المشترك في استعمال مصطلحات واحدة، ثم قد يختلف مفهومها عند هؤلاء، وأولئك.

أما الصلة بالتفسير والإعجاز وعلوم القرآن فلا تخفى؛ ويكفي الإشارة إلى أن من العلوم التي يطلب من الراغب في تفسير القرآن أن يتقنها قبل الشروع في التفسير علوم البلاغة[٥]، بل اتجهت بعض كتب التفسير إلى إبراز جانب

---

(١) ينظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي (١/ ٣٧ ـ ١٧٩)، والأحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٣/ ٢ ـ ٩٧).

(٢) ينظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي (١/ ١٨٩ ـ ٢٨٨)، والأحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٣/ ١٢٧ ـ ١٥٤).

(٣) ينظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي (٢/ ٧٣)، والأحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢/ ٢ ـ ٦).

(٤) ينظر: والأحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٤/ ٣٨).

(٥) ينظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (١/ ٦)، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (١/ ١٠١ ـ ١٣٠).

الإعجاز البلاغي للقرآن، مثل تفسير الكشاف للزمخشري (٥٣٨هـ)، وتفسير أبي السعود العمادي (٩٨٢هـ)، وتفسير الألوسي (١٢٧٠هـ)، وتفسير ابن عاشور (١٣٩٨هـ)، وغيرها.

وأما الصلة بعلم النحو، فيكفي الإشارة إلى ما اعتمد عليه الإمام عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) في بناء نظرية النظم على توخي معاني النحو[١] في الكلام ، إضافة إلى جل موضوعات علم المعاني وصلتها الوثيقة بالنحو وموضوعاته.

وأما الأدب والنقد فهما رضيعا لبان البلاغة، فالأدب ميدانها، والنقد آلتها، وربما كانت البلاغة آلة للنقد من زاوية أخرى.

وأما العروض والقافية فكثير من الألوان البلاغية تعنى بمسألة الوزن سواء في وسط الأبيات أم في أواخرها.

كل ما سبق يدل على التقارب بين هذه العلوم، فلا غرو أن تتفق مصطلحاتها في مواضع، وتتشابه في مواضع أخرى، وسأعرض نماذج لهذا الاشتراك، فمن ذلك:

(الخبر): فهو في النحو المقابل للمبتدأ، وفي الحديث: متواتر، ومشهور، وخبر الواحد[٢]، وهو في البلاغة المقابل للإنشاء.

(الأمر)، و(النهي)، و(النداء)، و(الاستفهام)، و(التمني): كلها أبواب نحوية، وفي الوقت نفسه بلاغية، وتختلف زاوية دراستها هنا، وهناك، فالنحو

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز (٨٠).

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني (٩٦)، والتوقيف على مهمات التعاريف (٣٠٦).

يعنى بتحديد أدواتها، وأساليبها، وصحة استعمالها، والبلاغة تهدف إلى معرفة أغراضها، واستعمالها وفق ظاهرها، أو العدول بها عن الظاهر، وتعليل ما جاء من ذلك من النصوص الفصيحة.

(التأكيد): في النحو تحدد أدواته وأساليبه، وفي البلاغة تحدد مواضع استعماله، وتعليل ما جاء منه في الكلام الفصيح.

(التضمين): في النحو تحميل فعل معنى فعل آخر[١]، وفي العروض تعلق قافية البيت الأول بالبيت الثاني[٢]، وفي البلاغة أحد أقسام الاقتباس هو: «أن يضمن الشعرُ شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء»[٣].

(التأسيس): عند العروضيين هو: «كل ألف يدخل بينها وبين حرف الروي حرف لا يجب تكريره بعينه»[٤]، وعند البلاغيين: «أن يبتدئ الشاعر ببيت غيره، ويبني عليه»[٥]، وهو من الأنواع المتصلة بإفادة الشاعر من شعر غيره.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (٢/ ٦٨٥).

(٢) ينظر: الإقناع في العروض وتخريج القوافي، للصاحب بن عباد (٨٢).

(٣) ينظر: الإيضاح للقزويني (٥٨٠).

(٤) الإقناع في العروض وتخريج القوافي (٨٠).

(٥) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٣٩).



المبحث الرابع

صياغة المصطلح البلاغي

تنوعت صياغة المصطلح البلاغي، فشملت الألفاظ المفردة، والكلمات المضافة ، والموصوفة ، والمتعاطفة، بل وشملت أكثر من ذلك، فبعض المصطلحات جاءت على هيئة جملة، بل بعضها على هيئة جمل، وسأتحدث عن كل نوع من هذه الصيغ :

أولاً: المصطلحات المفردة:

وأعني بها المصطلحات ذات الكلمة الواحدة، وقد أحصيت ما جاء من المصطلحات البلاغية بكلمة واحدة وفق ما ورد في معجم أحمد مطلوب ، فبلغ عددها (٤٢٤) أربعة وعشرين وأربعمائة مصطلح من أصل (١٠٨٧) سبعة وثمانين وألف مصطلح، وهذا يمثل ما نسبته (٣٩ في المائة) من مصطلحات البلاغة.

والحق أن الأصل في المصطلحات أن تكون مختصرة دالة، فإذا كانت من ذوات الكلمة الواحدة فهي أقرب إلى تحقيق الاختصار.

ومما يلحظ على هذا النوع من المصطلحات :

ظاهرة تعدد المشتقات من مادة واحدة، فمثلاً (الطباق، والمطابقة، والتطبيق)، و(الجناس، والمجانسة، والتجنيس) ترد لمفهوم واحد، ومع ذلك لا يكتفى بصيغة واحدة، وإنما ترد الثلاثة في ثلاثة مواضع من المعاجم، صحيح أن كل واحدة من تلك الصيغ لها دلالة تميزها عن الأخرى من حيث البناء اللغوي، لكن هذا الأمر غير مراد في مثل هذا النوع عند البلاغيين.

وقد ترد بعض المصطلحات من مادة واحدة، ومختلفة الصيغة، ولكل صيغة مفهوم مستقل مثل (الازدواج، والمزاوجة، والمزدوج)، فـ(الازدواج) لون من السجع عند بعض البلاغيين[١] وهو من البديع اللفظي، و(المزاوجة) هي أن يزاوج المتكلم بين معنيين في الشرط والجزاء[٢]، وهي من البديع المعنوي، و(المزدوج) هو التعادل بين الجمل والعبارات[٣]، وهو معنى قريب من مفهوم الازدواج، لكنه أخص منه، ومع ذلك فقد جعل بعض البلاغيين (الازدواج، والمزاوجة) لمفهوم واحد[٤]، هو مفهوم المزاوجة آنف الذكر.

وإذا كان لكل صيغة مفهوم خاص فالأمر حينئذ مقبول، ولكن إذا كان المراد من الصيغ التي يجمعها أصل واحد مفهوم واحد، فالأمر يحتاج إلى إعادة نظر؛ في سبب تعدد الصيغ إذا كان المفهوم واحداً!!.

ومما يلحظ على المصطلحات ذات الكلمة الواحدة أن أغلبها يأتي على أوزان المصادر، وأكثرها على وزن (تفعيل)، وقليل منها يأتي بصيغ الجمع، أحصيت سبعة هي: (الأمثال)، و(الأوصاف)، و(الأواخر)، و(البديعيات)، و(الفرائد)، و(الفواصل)، و(النوادر).

ثانياً: المصطلحات الثنائية:

وأعني به المصطلحات المكونة من كلمتين، وقد أحصيتها فبلغ مجموعها (٥٣٥) خمسة وثلاثين وخمسمائة مصطلح، وهي تمثل ما نسبته (٤٩,٢ بالمائة)

---

(١) ينظر: كتاب الصناعتين (٢٦٠).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٩٧).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٦١٥).

(٤) ينظر: خزانة الأدب لابن حجة الحموي (٢/٤٣٥).

من مجموع المصطلحات البالغ عددها (١٠٨٧) سبعة وثمانين وألف مصطلح، وهذا يعني أنها تقرب من نصف عدد المصطلحات.

والمصطلحات الثنائية يمكن تصنيفها أربعة أقسام:

الأول: المصطلحات المضافة:

وقد بلغ عدد المصطلحات المكونة من المضاف والمضاف إليه (٢٣٠) ثلاثين ومائتي مصطلح، مثل (براعة الاستهلال)، و(تجنيس الإشارة)، ويلحظ على هذا النوع تكرار المضاف، واختلاف المضاف إليه، فمثلاً كلمة (استفهام) وردت مضافة إلى أربعين كلمة، كـ(استفهام الاستبطاء)، و(استفهام الاستبعاد)، و(استفهام التشويق)[1]، وهذه تمثل أغراض الاستفهام عند البلاغيين، فاستقل كل غرض بمصطلح، ولكنه مرتبط بالاستفهام، نتيجة إضافته إليه، ولذلك فهي فروع للاستفهام.

وقد تتكرر الكلمة المضافة خمساً وعشرين مرة، كما في كلمة (حسن)[2]، أو تتكرر ثلاثاً وعشرين مرة مثل كلمة (تجنيس)، أو أربع عشرة مرة ككلمة (جناس)[3]، ومنها ما يتكرر سبع، وست مرات، ككلمتي (صحة)، و(براعة)[4].

وهذا التكرار يوحي بجانب من الاشتراك بين هذه المصطلحات المشتركة في كلمة المضاف، وأنها تفريعات لأصل واحد.

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١١٠ ـ ١١٦).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٥٩ ـ ٤٦٦).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٦٨ ـ ٢٨٨)، (٤٥٠ ـ ٤٥٤).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٢٧ ـ ٢٣٣)، (٥١٨ ـ ٥١٩).

الثاني : المصطلحات الموصوفة:

وبلغ عدد المصطلحات الموصوفة (٢١٣) ثلاثة عشر ومائتي مصطلح ، مثل (الاستعارة العنادية) و(الاستعارة القطعية)، و(التجنيس التام)، و(التجنيس المشوش)، وما قيل عن المصطلحات المضافة من حيث تكرر المضاف يقال عن الموصوفة من حيث تكرر الموصوف، فمما تكرر: (التجنيس) تكرر تسعاً وثلاثين مرة[١]، و(التشبيه) ثمانياً وثلاثين مرة[٢]، و(الجناس) سبعاً وثلاثين مرة[٣]، و (الاستعارة) ثمانياً وعشرين مرة[٤]، و (السجع) اثنتي عشرة مرة[٥]، وهناك ما تكرر أقل من ذلك.

واللفظ الموصوف بمفرده يمثل اللون البلاغي، وما يأتي منه مكرراً موصوفاً فإنه يمثل أنواعه أو فروعه.

الثالث : المصطلحات المقيدة بمتعلق:

وهذا النوع من المصطلحات هو ما يأتي من كلمتين الثانية منهما مجرورة بالباء، أو اللام، مثل: (الإطناب بالاعتراض)، و(الإطناب بالبسط)، و(الأمر للتأديب)، و(الأمر للوعيد)، و(الخبر للاسترحام)، وقد بلغ ما يندرج تحت هذا النوع (٦٢) اثنين وستين مصطلحاً، أكثر من نصفها يخص الأمر، حيث

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٧١ ـ ٢٩٢).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٣٢٩ ـ ٣٤٩).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٥٠ ـ ٤٥٥).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٨٧ ـ ١٠١).

(٥) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٥٠٥ ـ ٥٠٦).

جاءت كلمة الأمر مكررة (٣٢) اثنتين وثلاثين مرة مقيدة بمتعلق[١]، كما تكررت كلمة (الخبر) أربع عشرة مرة[٢]، وكلمة (الإطناب) عشر مرات[٣]، وهذا يعني أن جلَّ هذا النوع يتمثل في ثلاثة أنواع هي (الأمر)، و(الخبر)، و(الإطناب)، وهذه هي الأنواع الأصلية، وما تعلق بها ما هي إلا أنواع لها.

الرابع : المصطلحات المتعاطفة:

وهذا النوع من المصطلحات يجتمع فيها مصطلحان أحدهما معطوف على الآخر، وقد أحصيت ما ورد من هذا النوع (٣٠) ثلاثين مصطلحاً، ويتميز هذا النوع عن غيره بدلالته على مصطلحين في وقت واحد، لكنهما قرنا معاً ؛ لأن معرفة أحدهما تسهم في تجلية الآخر، ولذلك معظم هذه المصطلحات المتعاطفة من الأشياء المتقابلة، وبلغ المتقابل منها سبعة عشر، وهذا أكثر من نصف العدد، ومن هذه المتقابلة : (الإيجاب والسلب)، و(التثقيل والتخفيف)، و(التعريف والتنكير)، و(التفريق والجمع)، و(السؤال والجواب)، و(السابق واللاحق)، و(الفصل والوصل)، و(المقاطع والمطالع)، و(الطاعة والعصيان).

ومنها من غير المتقابل ما يكون مترادفاً مثل : (الأواخر والمقاطع)، و(الحث والتحضيض)، و(المبادئ والمطالع)، و(النفي والجحود).

ومنها من غير المترادف : (التداول والتناول)، و(الحيدة والانتقال)، و(السبر والتقسيم).

(١) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١٨٥ ـ ١٨٩).

(٢) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٤٨٠ ـ ٤٨٢).

(٣) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١٣٤ ـ ١٤٢).

ومما يمكن ملاحظته على هذا النوع من المصطلحات تكرار بعضها بتقديم أحد المعطوفين في موضع، وتأخيره في موضع آخر، مثل: (السلب والإيجاب)، و(الإيجاب والسلب)[١]، ومثل: (المؤتلفة والمختلفة)، و(المختلف والمؤتلف) - ويلحظ التذكير في واحدة والتأنيث في الأخرى-[٢].

وقد يعاد ذكرهما بمرادف للفظين معاً مثل: (الفصل والوصل)، و(القطع والعطف)[٣]، أو بمرادف أحدهما ويبقى الآخر كما هو، مثل: (الطي والنشر)، و(اللف والنشر)[٤].

وميزة هذا الصنف من المصطلحات دراسة الأساليب المتقابلة، وهذا يسهم في تجلية كل واحد منهما.

ثالثاً: المصطلحات المركبة من أكثر من كلمتين:

وهذا اللون من المصطلحات أشبه بالعنوانات والتعريفات منه بالمصطلحات، وقد أحصيت ما ورد منه في معجم أحمد مطلوب، فوجدتها (١٢٨) ثمانية وعشرين ومائة جعلوها مصطلحات من أصل (١٠٨٧) سبعة وثمانين وألف، تمثل (١١,٧ في المائة)، وتتوزع على النحو التالي: (٦٥) خمسة وستون من ذوات الكلمات الثلاث، و(٥٥) من أربع كلمات، و(٧) سبعة من ذوات الكلمات الخمس، وواحد مكون من ثمان كلمات.

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٠١، ٥٠٩).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٥٨٠، ٦١١).

(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٥٤٩، ٥٦٠).

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٥٢٥، ٥٧٧).

فمما يتكون من كلمات ثلاث: (إثبات الشيء للشيء)، و(اختلاف صيغ الكلام)، و(الاستعارة في الأفعال)، و(استعمال العام والخاص)ـ ويلحظ أنه سبق أن مرَّ في الثنائيات "العام والخاص"، (الحروف العاطفة والجارة)[١].

ومما جاء في أربع كلمات: (ائتلاف اللفظ مع الوزن)، و(اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها)، و(الإضمار على شريطة التفسير)، و(تشبيه شيء بخمسة أشياء)[٢].

ومما تكون من خمس كلمات: (إبراز الكلام في صورة المستحيل)، و(استعارة المحسوس للمحسوس بوجه حسي) و(تأكيد المدح بما يشبه الذم)، و(التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي)، و(مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب)[٣].

وأما المكون من ثمان كلمات فهو (استعارة المحسوس للمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي)[٤].

وحين نتأمل هذه الصيغ المركبة من أكثر من كلمتين نرى أنها أقرب للعنوانات منها للمصطلحات، أو لتعريف النوع المراد وتحديده، فمثلاً (إثبات الشيء للشيء) مع أن ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ) جعله من مخترعاته، وعرفه بأن: «يقصد المتكلم أن يفرد إنساناً بصفة مدح لا يشركه فيها غيره، فينفي تلك الصفة في أول كلامه عن جميع الناس، ويثبتها له خاصة»[٥]، فهل

(١) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٣١، ٥٠، ٩٩، ١٠٥، ٤٥٩).

(٢) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١٧، ٤٨، ١٣٠، ٣٣٦).

(٣) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٢٥، ١٠١، ٢٤٢، ٣٧٨، ٦٠٤).

(٤) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (١٠٢).

(٥) تحرير التحبير (٥٩٤).

عبارة (إثبات الشيء للشيء) تصلح مصطلحاً لهذا؟، الحق أن (إثبات الشيء للشيء) تشمل هذا وغيره، فكل إسناد في الجملة يفيد إثبات شيء لشيء، فهل يعني هذا أن كل جملة يمكن أن تكون شاهداً على هذا النوع؟، ثم لو أن أحداً قال إن ما ذكره ابن أبي الإصبع من تعريف يصلح أن يكون عنوانه أو مصطلحه (النفي العام والإثبات الخاص) لكان كلامه مقبولاً، وكل هذا يدل على عدم تمحض ما سمي بمصطلح، ولذلك فإني أرى أنه عنوان وليس بمصطلح.

والأمر أكثر وضوحاً في عبارة (الحروف العاطفة والجارة)، فهذه العبارة يندرج تحتها كل ما يتصل بحروف العطف والجر من حروف المعاني، والذي دعا صاحب المعجم إلى إدراجه ضمن المصطلحات أنه رأى ضياء الدين ابن الأثير (٦٣٧هـ) جعله عنواناً[1] لدراسة الفرق بين تناول البلاغيين لهذه الحروف وتناول النحويين لها، فهل هذا مسوغ لجعل العبارة ضمن المصطلحات؟!!.

و من ذوات الأربع كلمات: (ائتلاف اللفظ مع الوزن)، فهذه العبارة جعلها قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) عنواناً لأصناف من الأنواع البلاغية القائمة على العلاقة بين اللفظ والوزن في الشعر[2]، لأن قدامة أقام دراسته للشعر على أربع قضايا: (اللفظ، والمعنى، والوزن، والقافية) وما يكون بينها من ائتلاف أو اختلاف، ويذكر الأنواع التي تندرج تحت كل صنف، وجاء من بعده، فاستعمل العنوان مصطلحاً، مع أنه يذكر ما يندرج تحت هذا العنوان من أنواع في مواضعها!!.

---

(١) ينظر: المثل السائر (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٦٤).

(٢) ينظر نقد الشعر لقدامة (١٦٦).

ومنه عبارة (اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها)، ويمكن أن يندرج تحت هذه العبارة موضوعات بلاغية كثيرة تقوم على مبدأ اختلاف الصيغ واتفاقها، فالجناس يقوم على الاتفاق في اللفظ والاختلاف في المعنى، فهل يدل عليه هذا المصطلح؟!!.

ومن العبارات ذوات الكلمات الخمس: عبارة (استعارة المحسوس للمحسوس بوجه حسي)، وهذه العبارة هي عنوان للحديث عن أحد أقسام الاستعارة[١].

وأما عبارة: (التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي)، فهي عنوان لأحد موضوعات خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر[٢].

ومثلها عبارة: (مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب) فهي عنوان لأحد قسمي (الأسلوب الحكيم)[٣]

وأما ما جاءت بثمان كلمات، وهي (استعارة المحسوس للمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي) فهي عنوان لأحد أقسام الاستعارة[٤].

وهكذا يتبين أن هذا النوع مما أدرج ضمن المصطلحات إنما هو في أصله عنوانات حولها جامعو المصطلحات إلى مصطلحات.

---

(١) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٢٦).

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني (١٦٤).

(٣) ينظر: الإيضاح للقزويني (١٦٢).

(٤) ينظر: الإيضاح للقزويني (٤٢٨).

الاعتراض على اختيار المصطلح أو صياغته:

ومما يتصل بصياغة المصطلح ما يلحظ من اعتراض على بعض المصطلحات من قبل بعض البلاغيين، وبيان سبب الاعتراض، ومن ذلك:

مصطلح (تجاهل العارف) تبع البلاغيون ابن المعتز (٢٩٦هـ)[١] في تسميته، ولكن السكاكي (٦٢٦هـ) توقف عند هذا المصطلح، وعدل عن تسمية هذا النوع به، وسماه (سوق المعلوم مساق غيره)، وقال: «ولا أحب تسميته بالتجاهل»[٢]، وهذا ملحظ محمود للسكاكي؛ وقد فعل ذلك لأنه أورد شاهداً لهذا النوع من القرآن الكريم، وهذا من فطنة السكاكي رحمه الله، وإن كان ابن المعتز حين سماه بذلك لم يذكر له شواهد من القرآن الكريم، ولذلك فمصطلح (تجاهل العارف) يكون مقبولاً إذا كانت شواهده من الشعر، ومن غير القرآن، وقد أورده كل من ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ)، وصفي الدين الحلي (٧٥٠هـ) بمصطلح (تجاهل العارف) على الرغم من استشهادهما له من القرآن الكريم[٣]، ولم يتوقفا عند المصطلح كما فعل السكاكي.

ومما اعترض عليه مصطلح (التشريع) وهو نوع يقوم على بناء القصيدة على وزنين وقافيتين، فإذا اقتصر على إحداهما كان البيت له وزن، وإن أكمله على القافية الأخرى صار البيت من وزن آخر[٤]، وقد عزا ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ)[٥]

---

(١) ينظر: البديع لابن المعتز (٦٢)، وتحرير التحبير (١٣٥)، وشرح الكافية البديعية (١١٧).

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي (٤٢٧).

(٣) ينظر: تحرير التحبير (١٣٥)، وشرح الكافية البديعية (١١٧).

(٤) ينظر: تحرير التحبير (٥٢٢)، و شرح الكافية البديعية (١١٣).

(٥) ينظر: تحرير التحبير (٥٢٢).

هـذه التسـمية للأجدابي (٤٧٠هـ)، ثم ذكره ابن أبي الإصبع بمصـطلح آخر هو (التوأم)، معللاً ذلـك بقوله: «وهذه التسمية [التشريع] وإن كانت مطابقة لهذا المسمى فهي غير معلومة عند الكافة، فسـميته التوأم»[١]، ولهذا فاعتراض ابن أبي الإصبع على التسـمية بسبب عدم شيوعها، وفي الوقت نفسه يسميه باسم جديد، فإذا كان المصطلح السابق (التشريع) غير معروف عند الكافة ـ كما قال ـ فالمصطلح الجديد (التوأم) لم يكن معروفاً لا عند الكافة، ولا عند الخاصة.

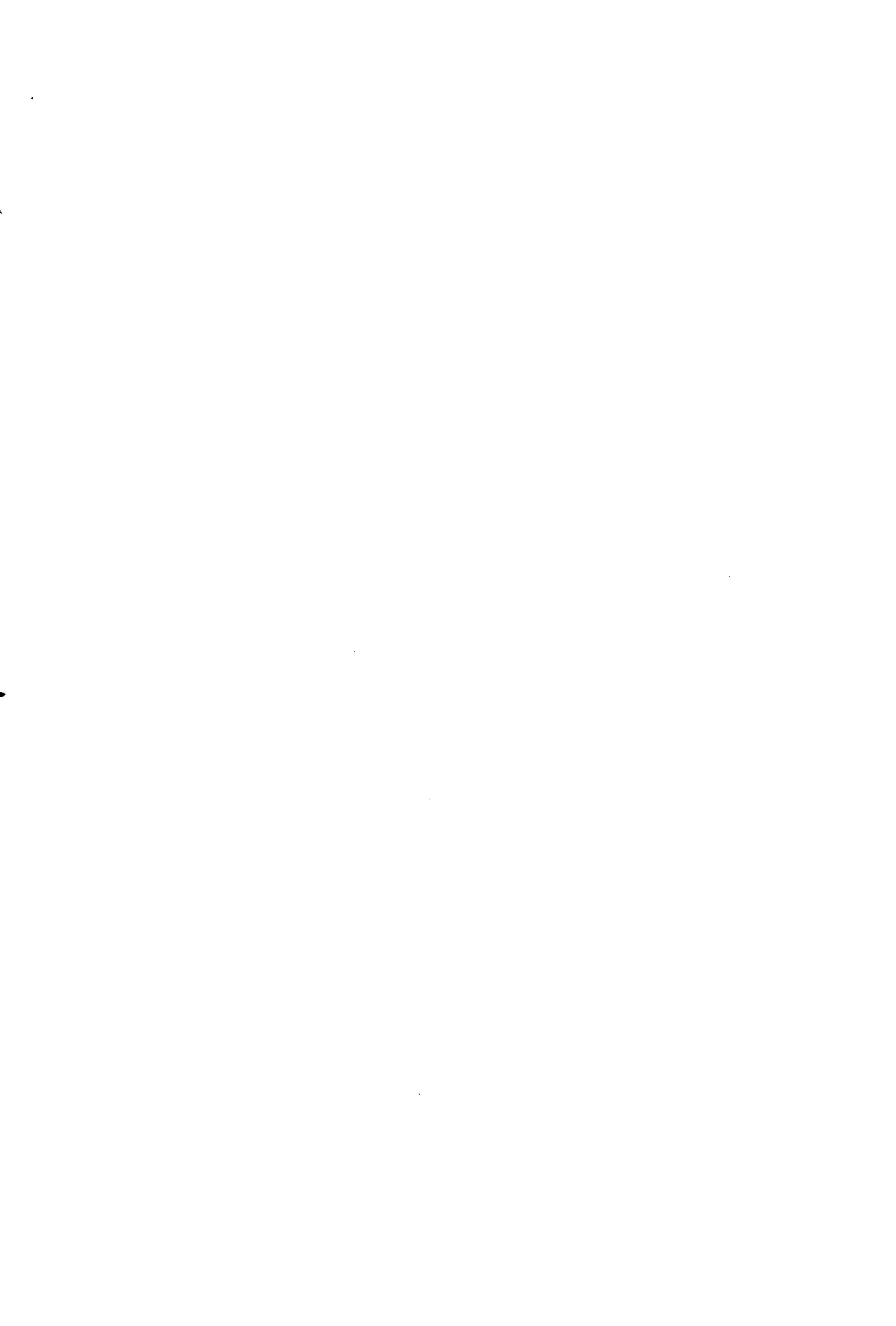
ثـم ورد هـذا النوع عـند صـفي الـدين الحلـي (٧٥٠هـ)، ومـن تبعه بمصطلح (التشريع)[٢]، واعـترض بهاء الدين السبكي (٧٦٣هـ) على مصطلح (التشريع) بقولـه: «وهـي عـبارة لا يناسـب ذكـرها، فإن التشريع قد اشتهر استعماله فيما يـتعلق بالشـرع المطهـر، وكـان اللائـق اجتـنابها»[٣]، ولهـذا فمحـور اعـتراض السبكي احترامـه لمصـطلح (التشـريع) الـذي اشـتهر بمفهـوم آخـر خـاص بقضـايا الشريعة المطهرة، ولم يقترح السبكي مصطلحاً بديلاً.

---

(١) لسان العرب

(٢) ينظر : شرح الكافية البديعية ١١٣ ، وخزانة الأدب لابن حجة ٢٦٦/١ ، وأنوار الربيع لابن معصوم ٣٥٠/٤ .

(٣) عروس الأفراح ، ينظر : (شروح التلخيص ٤٦١/٤) .



الخاتمة

بعد هذه الوقفات مع قضايا المصطلح البلاغي التي حرص البحث على تأملها، ومحاولة الوقوف عندها ودراستها، وإبداء الرأي فيها، وجاء في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

ففي التمهيد: كان الحديث عن المصطلح في علوم العربية: معناه، وتعريفه، والتأليف في المصطلحات، وأهم المؤلفات في ذلك، وبيان مناهجها، ثم الحديث عن معاجم المصطلحات البلاغية، وبيان مزايا كل مؤلف منها.

ثم المبحث الأول: وكان عن ظاهرة كثرة المصطلح البلاغي المتمثلة في بلوغه (١٠٨٧) سبعة وثمانين وألف مصطلح، وكيف توزعت على أقسام البلاغة الخمسة: فكان نصيب القسم الأول وهو المقدمة (البلاغة والفصاحة) (١٢) اثني عشر مصطلحاً، تمثل (١,١٠ في المائة) من مجموع المصطلحات، وكان نصيب القسم الثاني وهو: (علم المعاني) (١٧٨) ثمانية وسبعين ومائة مصطلح تمثل (١٦,٣٧في المائة)، و كان نصيب القسم الثالث وهو: (علم البيان) (١٥٠) خمسين ومائة مصطلح، و أما القسم الرابع وهو: (علم البديع) فكان نصيبه (٧٢٦) ستة وعشرين وسبعمائة مصطلح، و نصيب القسم الخامس وهو: (الخاتمة في السرقات الشعرية، ومواضع التأنق في البدء، وحسن التخلص، والختام)، كان (٢١) واحداً وعشرين مصطلحاً، وحاولت تعليل ما لوحظ من تباين أعدادها في كل قسم.

ثم المبحث الثاني: وكان عن بيان أسباب كثرة المصطلحات البلاغية؛ وتمثلت في الآتي: جعل أقسام النوع الواحد أقسماً مستقلة، وجعل الأغراض،

والعلاقات كذلك، وذكر المصطلح بأكثر من صيغة من مادة واحدة، وتعدد المصطلح للنوع الواحد، والتنافس في اختراع أنواع جديدة، والخلط بين العنوانات والمصطلحات، ومسألة الحسن والبراعة، وكثرة التفريع والتقسيم، ونشوء مصطلحات من اجتماع أكثر من نوع، وإيراد أوصاف عامة، وذكر مصطلحات لا شواهد لها، وختمت هذا المبحث ببيان أن الانتماء إلى المدرسة البديعية من أهم أسباب الرغبة في التكثير؛ لأن هذا من سماتها.

ثم المبحث الثالث: وكان عن الاشتراك في دلالة المصطلح البلاغي، سواء أكانت دلالات المصطلح الواحد كلها بلاغية، أم بعضها بلاغي والآخر من علوم أخرى، ومثلت لكل صنف منها.

ثم المبحث الرابع: وكان عن صياغة المصطلح البلاغي ، وعرض فيه ما ورد من المصطلحات المفردة ، التي بلغ عددها (٤٢٤) أربعة وعشرين وأربعمائة مصطلح وكانت نسبتها إلى مجموع المصطلحات (٣٨,٥ في المائة)، وأشرت إلى بعض الظواهر التي يتميز بها هذا النوع من المصطلحات، ثم المصطلحات الثنائية المكونة من كلمتين، وكان عددها (٥٣٥) خمسة وثلاثين وخمسمائة مصطلح، وكانت نسبتها إلى عدد المصطلحات (٤٨,٥ في المائة)، وبينت أصنافها؛ فمنها: المصطلحات المضافة، والمصطلحات الموصوفة، والمصطلحات المقيدة بمتعلق، والمصطلحات المتعاطفة، وتوقفت عند أهم المعالم المميزة لكل صنف من هذه المصطلحات، ثم عرضت للمصطلحات المركبة من أكثر من كلمتين، وقد بلغت (١٢٨) ثمانية وعشرين ومائة مصطلح، وبلغت نسبتها إلى المجموع (١١,٧ في المائة)، وصنفتها إلى أنواع وفق عدد كلمات المصطلح،

وأثرت قضية الخلط بين المصطلح والعنوان، وفرقتُ بينهما، وأشرت إلى أسباب إدراج العنوانات ضمن المصطلحات، ثم أنهيت المبحث الرابع بعرض قضية الاعتراض على المصطلح، وأسباب الاعتراض.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

(١) كثرة المصطلح البلاغي قياساً بمصطلحات علوم العربية الأخرى.

(٢) وضوح ظاهرة تعدد المصطلح البلاغي للنوع الواحد، فتصل أحياناً إلى سبعة مصطلحات.

(٣) المدرسة البديعية من أكثر المدارس البلاغية ذكراً للمصطلحات وحرصاً على كثرتها، وفي الوقت نفسه فهي أقل المدارس ضبطاً للمصطلحات.

(٤) المصطلح البلاغي صورة من صور تآزر علوم العربية مع العلوم الأخرى، وارتباطها معها، واقترانها بها.

(٥) تحوُّل كثير من المصطلحات البديلة في بعض الفنون إلى فنون مستقلة، وهذا الأمر من أهم ما يعلل به لكثرة الفنون البلاغية.

والأمل أن تكون هذه الدراسة قد وفقت إلى إلقاء الضوء على قضايا المصطلح في البلاغة، وأبدت الرأي في أهم مسائله، ولعلها تدعو الباحثين إلى مزيد من الدراسات لقضايا المصطلح.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

(١) الأحكام في أصول الحكام، لأبي محمد ابن حزم الظاهري، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٢) أزهار الربيع وغاية الأماني في شرح الجوهر الرفيع ودوحة المعاني في معرفة أنواع البديع ومدح النبي العدناني ﷺ، لوجيه الدين العلوي، مخطوط في قسم المخطوطات بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٢٥٠٤.

(٣) الأعلام للزركلي، ط٣، د.ت.

(٤) الإقناع في العروض وتخريج القوافي، للصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات المكتبة العلمية، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٧٩هـ.

(٥) أنوار التجلي على ما تضمنته قصيدة الحلي، للثعالبي الفاسي، مخطوط.

(٦) أنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم المدني، تحقيق شاكر هادي شكر، النجف، ط١، ١٣٨٩هـ.

(٧) الإيضاح، للخطيب القزويني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٤، ١٣٩٥ هـ.

(٨) البحث البلاغي في المغرب العربي في القرنين السابع والثامن، لعبدالله بن محمد المفلح، رسالة ماجستير، في كلية اللغة العربية بالرياض، العام ١٤١٧هـ.

(٩) البديع، لابن المعتز، عناية أغناطوس كراتشقوفسكي، دار المسيرة، ومكتبة المثنى، بغداد، ط٢، ١٣٩٩هـ.

(١٠) بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق الدكتور حفني شرف، دار نهضة مصر، ط٢.

(١١) البرهان في وجوه البيان، لابن وهب الكاتب، تحقيق الدكتور حفني شرف، مكتبة الشباب.

(١٢) البلاغة الاصطلاحية، لعبده قلقيلة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

(١٣) البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم البديع)، للدكتور بكري الشيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

(١٤) البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٤، د.ت

(١٥) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، لشرف الدين الطيبي، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

(١٦) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق الدكتور حفني شرف، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٣م.

(١٧) التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، تصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

(١٨) التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

(١٩) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، لأبي السعود العمادي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت.

(٢٠) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٢١) تفسير التحرير والتنوير، للعلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

(٢٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط٤، ١٩٨٣م.

(٢٣) جنى الجناس للسيوطي، تحقيق الدكتور محمد علي رزق الخفاجي، الدار الفنية للطباعة والنشر، د. ت.

(٢٤) حدائق السحر في دقائق الشعر، لرشيد الدين الوطواط، نقله إلى العربية إبراهيم الشواربي، القاهرة، ط١، ١٣٦٤هـ.

(٢٥) حسن التوسل إلى صناعة الترسل، لشهاب الدين محمود الحلبي، تحقيق أكرم عثمان يوسف، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠هـ.

(٢٦) الحلة السيرا في مدح خير الورى؛ شرح ابن جابر لبديعيته، تحقيق علي أبو زيد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٢٧) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي، شرح عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

(٢٨) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الشيخ محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ.

(٢٩) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة الألوسي، ضبط وتصحيح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

(٣٠) سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، شرح وتعليق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، الأزهر، ١٣٨٩هـ.

(٣١) شرح التلخيص، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/١٩٨٣م.

(٣٢) شرح عقود الجمان للسيوطي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ.

(٣٣) شرح الكافية البديعية، لصفي الدين الحلي، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ.

(٣٤) شروح التلخيص (مختصر التفتازاني، ومواهب الفتاح لابن يعقوب للمغربي، وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكي، وحاشية الدسوقي على شرح السعد)، دار السرور، بيروت، د.ت.

(٣٥) طراز الحلة وشفاء الغلة، لابن مالك الرعيني، تحقيق الدكتورة رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٤١٠هـ.

(٣٦) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

(٣٧) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لنجم الدين النسفي، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت، ١٩٨٦م.

(٣٨) علوم الحديث ومصطلحه: عرض ودراسة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٤، ١٩٨٢هـ.

(٣٩) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق، تحقيق الدكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

(٤٠) الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

(٤١) قانون البلاغة، لابن طاهر البغدادي، تحقيق الدكتور محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ.

(٤٢) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٤٣) كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧١هـ.

(٤٤) كتاب معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط٣، ١٤٠٤هـ.

(٤٥) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق الدكتور لطفي عبدالبديع، وزارة الثقافة والإرشاد، مصر.

(٤٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

(٤٧) الكليات للكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق، ١٩٧٤م.

(٤٨) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت.
(٤٩) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن أبي الأثير، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ.
(٥٠) المصباح في المعاني والبيان والبديع، لبدر الدين بن مالك، تحقيق الدكتور حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، القاهرة، د.ت.
(٥١) مصطلحات بلاغية ونقدية في كتاب البيان والتبين للجاحظ، للشاهد البوشيخي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
(٥٢) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ.
(٥٣) المطول في شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدين التفتازاني، منشورات الداوري، قم، إيران، ط١، ١٣٠٩هـ.
(٥٤) المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي، تقديم وضبط الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
(٥٥) المعجم الأدبي، جبور عبد النور، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
(٥٦) معجم البلاغة العربية، للدكتور بدوي طبانة، ط١، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، ١٣٩٥هـ، ١٣٩٧هـ، وط٢، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ.
(٥٧) معجم البلاغة العربية نقد ونقض، للدكتور عبده عبدالعزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

(٥٨) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٤٠٦هـ، ١٤٠٧هـ، وط ٢، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

(٥٩) معجم مصطلحات الحديث، نور الدين عتر، ١٩٧٧م.

(٦٠) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، لمحمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة.

(٦١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

(٦٢) معجم المعاجم، لأحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

(٦٣) المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني، للدكتورة إنعام فوال عكاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

(٦٤) المعجم المفصل في اللغة والأدب، للدكتور إميل يعقوب، وميشال عاصي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٧م.

(٦٥) معيار النظار في علوم الأشعار، للزنجاني، تحقيق محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

(٦٦) معجم النقد العربي القديم، للدكتور أحمد مطلوب، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.

(٦٧) مفاتيح العلوم للخوارزمي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ.

(٦٨) مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

(٦٩) مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن، لابن النقيب، تحقيق الدكتور زكريا سعيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

(٧٠) نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٣٩٨هـ.

(٧١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للفخر الرازي، تحقيق الدكتور بكري الشيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

(٧٢) الوافي في العروض والقوافي، للتبريزي، تحقيق عمر يحيى، والدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٣٩٥هـ.

فهرس الموضوعات